

Distr.: General
13 August 2020
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق المعنية ببوروندي **

موجز

وُثِّقَ عدد كبير من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان منذ أيار/مايو 2019، وذلك في سياق مرتبط بالعملية الانتخابية لعام 2020. وقد سعى مرتكبو هذه الانتهاكات إلى حرمان حزب المعارضة الرئيسي من أي فرصة للفوز في الانتخابات. وارتكب هذه الانتهاكات أساساً أعضاء في رابطة الشباب التابعة للحزب الحاكم، شبيبة الإيمونيراكور، ومسؤولون إداريون محليون، الذين ما زالوا يتمتعون بإفلات شبه كامل من العقاب. وكثيراً ما ضلع ضباط في دائرة الاستخبارات الوطنية والشرطة في هذه الانتهاكات ودعموها أو، بالنسبة لأفراد الشرطة، سمحوا أحياناً للجنة بارتكابها دون أن يردوا الفعل. والنظام القضائي هو أيضاً جهة فاعلة في هذا القمع.

ويكشف التحقيق في الأسس الاقتصادية للدولة أن الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة يؤثران سلباً على التمتع بحقوق الإنسان في بوروندي. وإلى جانب عملية الانتقال السياسي الجارية، لا تزال معظم عوامل الخطر قائمة، وثمة حاجة إلى إصلاحات كبرى لتحسين الحالة في المديين المتوسط والبعيد.

* تُعَمَّم مرفقات هذه الوثيقة كما وردت، باللغة التي قُدمت بها فقط.

** تُنْفَق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروفٍ خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-10689(A)



* 2 0 1 0 6 8 9 *

المحتويات

الصفحة

3		أولاً - مقدمة
3		ألف - الولاية
3		باء - تعاون بوروندي مع اللجنة
3		جيم - المنهجية
4		دال - القانون الواجب التطبيق
4		ثانياً - التطورات الرئيسية
4		ألف - المستجدات داخل المحافل الدولية والإقليمية
5		باء - التطورات في بوروندي
8		ثالثاً - حالة حقوق الإنسان
8		ألف - الاتجاهاات الرئيسية
8		باء - الانتهاكات في إطار العملية الانتخابية
13		جيم - انتهاكات أخرى
15		دال - الأسس الاقتصادية للدولة
19		هاء - المسؤوليات
19		رابعاً - جرائم القانون الدولي
19		ألف - أركان الجرائم وتصنيفاتها
20		باء - المسؤوليات الفردية
20		خامساً - عوامل الخطر
22		سادساً - استنتاجات وتوصيات

Annexes

I.	Carte du Burundi.....	25
II.	Correspondances avec le Gouvernement du Burundi.....	26
III.	Recommandations antérieures faites par la Commission.....	35
IV.	Indicateurs des facteurs de risque communs identifiés dans le Cadre d'analyse des atrocités criminelles (A/70/741-S/2016/71).....	51

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة التحقيق المعنية ببيرووندي بموجب قراره 24/33، المعتمد في 30 أيلول/سبتمبر 2016، من أجل إجراء تحقيق شامل في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبت في بيرووندي منذ نيسان/أبريل 2015، وتحديد ما إذا كان بعضها يشكل جرائم بموجب القانون الدولي، وكشف هوية مرتكبي تلك الأعمال المزعومين، وصياغة توصيات من أجل محاسبة المسؤولين. ومُددت هذه الولاية لثلاث فترات إضافية مدتها سنة واحدة. وفي القرار 26/42 الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان في 27 أيلول/سبتمبر 2019، أوعز المجلس إلى اللجنة بأن تعمق تحقيقاتها، وبخاصة فيما يتعلق باحترام وممارسة الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية في السياق الانتخابي، ولا سيما بالنظر إلى الأسس الاقتصادية للدولة.

2- وظلت تشكيلة اللجنة دون تغيير: دودو دين (السنغال)، رئيس اللجنة منذ 1 شباط/فبراير 2018، ولوسي أسواغور (الكاميرون)، عضوة منذ 5 آذار/مارس 2018، وفرانسواز هامبسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، التي عُينت في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

3- وتناولت اللجنة مسألة الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ أيار/مايو 2019 وأولت عناية خاصة بالانتهاكات المرتبطة بالعملية الانتخابية التي جرت في أيار/مايو 2020⁽¹⁾ وبانتهاكات حقوق الطفل المرتكبة منذ 2015. وفي إطار التحقيق الذي أجرته اللجنة في الأسس الاقتصادية للدولة البيروونية، سعت إلى تحديد الممارسات في الاقتصاد البيرووندي التي تشجع على انتهاكات حقوق الإنسان. وفي إطار تحليل عوامل الخطر، حددت اللجنة تلك العوامل التي ينبغي النظر فيها في سياق عملية الانتقال السياسي الحالية.

4- وفي عام 2020، قدمت اللجنة عرضين شفويين إلى مجلس حقوق الإنسان. ويلخص هذا التقرير النتائج النهائية للتحقيقات التي أجرتها اللجنة والتي ستُعرض بالتفصيل في وثيقة إضافية⁽²⁾.

باء - تعاون بيرووندي مع اللجنة

5- كرر مجلس حقوق الإنسان طلبه إلى الحكومة البيروونية أن تتعاون مع لجنة التحقيق تعاوناً كاملاً وأن تأذن لها بزيارة البلد وتقدم لها جميع المعلومات اللازمة لإنجاز ولايتها. وسعت اللجنة إلى بدء حوار مع السلطات البيروونية عن طريق البعثة الدائمة لجمهورية بيرووندي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ولا سيما من أجل إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات، وتوضيح موقف حكومة بيرووندي في تقريرها قدر الإمكان. وقد ظلت جميع مراسلات اللجنة دون رد.

جيم - المنهجية

6- قامت اللجنة بزيارات إلى أوغندا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. واجتمع أعضاء اللجنة أيضاً مع ممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ودول مختلفة. بيد أنه تعذر على اللجنة القيام ببعض

(1) ترد المعلومات المتعلقة بانتخابات المجالس القروية التي جرت في 24 آب/أغسطس 2020 فقط في الوثيقة الإضافية A/HRC/45/CRP.1 المتاحة في موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.

(2) A/HRC/45/CRP.1.

الزيارات المقررة بسبب الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والقيود على الحركة التي فرضتها دول عديدة منذ آذار/مارس 2020. وفي محاولة للتكيف مع القيود الجديدة على النحو الأفضل، أجرت اللجنة عدداً متزايداً من المقابلات عن بعد. وإجمالاً، أجرت اللجنة، خلال فترة ولايتها الرابعة، أكثر من 300 مقابلة مباشرة أو عن بعد مع ضحايا وشهود ومصادر أخرى يقيمون في بوروندي أو بلدان ثالثة، وذلك إضافةً إلى ما يقرب من 1 300 شهادة جمعتها اللجنة منذ بداية أعمالها. وتعرب اللجنة عن أسفها لأن أشخاصاً تعاونوا معها تعرضوا للتخويف أو لأعمال انتقامية.

7- وأبقت اللجنة على نفس المنهجية ونفس مستوى الإثبات المتمثل في وجود "أسباب معقولة للاعتقاد"، وهما معياران يتفقان توافقاً تاماً مع التوجيهات والممارسات المعترف بها دولياً والمتبعة في هذه التحقيقات⁽³⁾.

دال - القانون الواجب التطبيق

8- القانون الواجب التطبيق هو القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي⁽⁴⁾. ولما كانت بوروندي لم تصدق على أي معاهدة جديدة، فهي طرف في نفس الاتفاقيات كما في السابق.

9- وانسحاب بوروندي من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اعتباراً من 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017، لا يعفي البلد من الالتزامات الواقعة على عاتقه عندما كان طرفاً في المعاهدة أو التزاماته بموجب القانون الدولي العرفي فيما يتعلق بالجرائم الدولية⁽⁵⁾. وتحيل اللجنة إلى تعاريف الجرائم الواردة في قانون روما الأساسي والتي أدرجت في قانون العقوبات البوروندي.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - المستجدات داخل المحافل الدولية والإقليمية

10- خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم يزر أي مقرر خاص أو فريق عامل بوروندي، ولم يُخطَّط للقيام بأي زيارات. وقد أرسل مكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة رسالة إلى الحكومة بشأن حالة انتهاك مزعوم لحقوق الإنسان، ظلت دون رد⁽⁶⁾. واعتمد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رأيين خلص فيهما إلى أن جيرمان روكوكي (مدافع عن حقوق الإنسان) وأليكسيس سيباهين (عسكري مودع رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة منذ آب/أغسطس 2015) تعرضا للاحتجاز التعسفي⁽⁷⁾.

11- وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية للنظر في الحالة في بوروندي في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعلن خلالها المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، السيد كافاندو، أنه ينهي

(3) انظر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: لجنة التحقيق وبعثات تقصي الحقائق بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، الوثيقة HR/PUB/14/7.

(4) A/HRC/36/54 و Corr.1، الفقرات 9-11. انظر أيضاً A/HRC/36/CRP.1، الفقرات 37 إلى 50 (الوثيقة متاحة على الموقع الشبكي للجنة).

(5) المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (17 تموز/يوليه 1998)، المادة 127.

(6) JAL BDI 1/2020.

(7) A/HRC/WGAD/2019/37 و A/HRC/WGAD/2020/25.

مهامه. ومنذ ذلك التاريخ، تمكن مجلس الأمن من عقد جلسيتين سريتين فقط للحوار غير الرسمي بشأن بوروندي، الأولى في شباط/فبراير والثانية في حزيران/يونيه 2020.

12- ومدد الاتحاد الأوروبي حتى تشرين الأول/أكتوبر 2020 الجزاءات المحددة الأهداف التي قررها ضد أربعة مواطنين بورونديين مسؤولين عن القمع العنيف الذي حدث في عام 2015، بمن فيهم جيرفيه نديراكوبوكا، الذي عُيّن في 28 حزيران/يونيه 2020 وزيراً للداخلية والتنمية المجتمعية والأمن العام. وقد أيدت عدة دول ثالثة خارج الاتحاد الأوروبي هذا القرار. وأُبقي على الجزاءات التي قررتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد 11 مواطناً بوروندياً، بمن فيهم آلان - غيوم بونيوني، رئيس الوزراء منذ 24 حزيران/يونيه 2020، وجيرفيه نديراكوبوكا.

13- ويتواصل التحقيق الذي فتحته في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017 المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في بوروندي في الفترة من 26 نيسان/أبريل 2015 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

باء- التطورات في بوروندي

1- العملية الانتخابية

14- أُجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية في 20 أيار/مايو 2020 وفقاً للجدول الزمني الذي حددته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ويُذكر أن الحملة الرسمية للانتخابات الثلاثة المقررة في 20 أيار/مايو انطلقت في 27 نيسان/أبريل وانتهت في 17 أيار/مايو. ووفقاً للقانون الانتخابي، لا يجوز للمرشحين والأحزاب السياسية القيام بحملتهم الانتخابية إلا خلال هذه الفترة بين الساعة السادسة صباحاً والسادسة مساءً.

15- وأجريت الحملة الانتخابية وعمليات الاقتراع دون حضور مراقبين دوليين. فقد تخلى المراقبون الذين كان من المقرر أن توفدهم جماعة شرق أفريقيا عن القدوم بعد إعلان حكومة بوروندي أنهم سيخضعون لدى وصولهم، كتدبير من تدابير مكافحة مرض كوفيد-19، في مراكز للحجر الصحي لمدة 14 يوماً، أي حتى اليوم التالي لموعد الانتخابات.

16- وفي 25 أيار/مايو 2020، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النتائج المؤقتة للانتخابات، التي أفرزت إفاريسست ندايشيميبي فائزاً في الانتخابات الرئاسية بأكثر من 68 في المائة من الأصوات، يليه في المرتبة الثانية أغاثون رواسا بنسبة 20 في المائة من الأصوات. وفي بيان صدر في 27 أيار/مايو، أفاد مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في بوروندي بأن مراقبيه البالغ عددهم 2 716 مراقباً الذين نُشروا في عدد من مراكز الاقتراع المختارة أبلغوا عن "مخالفات عديدة"، مما دفع بهم إلى التساؤل التساؤل "عما إذا كانت المخالفات لا (لم) تؤثر في النتيجة التي سيتم الإعلان عنها"⁽⁸⁾.

17- وفي 4 حزيران/يونيه 2020، رفضت المحكمة الدستورية شكوى حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية، الذي طعن في النتائج المؤقتة للانتخابات وأدان عمليات التزوير والمخالفات الواسعة النطاق التي تحللت الانتخابات. وأعلنت أن إفاريسست ندايشيميبي انتُخب بنسبة 68,7 في المائة من الأصوات. وأعلن أغاثون رواسا الذي انتُخب في نفس الوقت نائباً في البرلمان أنه يحيط علماً بالقرار. وفاز أيضاً

(8) انظر www.eglise-catholique.bi/index.php/fr/vie-de-l-eglise1/communiqués/communiqué-de-la-conference-des-évêques-catholiques-du-burundi-sur-le-scrutin-du-20-mai-2020

الحزب الحاكم، وهو المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، في الانتخابات التشريعية والبلدية بفارق كبير.

18- في 8 حزيران/يونيه 2020، توفي الرئيس بيير نكورونزيزا فجأة، نتيجة سكتة قلبية حسب التقارير الرسمية. وفي 12 حزيران/يونيه، أعلنت المحكمة الدستورية أن الرئيس المنتخب حديثاً إفاريس نديشيميي ينبغي أن يؤدي اليمين على الفور، وهو ما حدث في 18 حزيران/يونيه. ووعده في خطاب تنصيبه، الذي لا يخلو من الغموض والتناقضات، بتحقيق المصالحة الوطنية من خلال الحوار، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين حالة حقوق الإنسان، وحماية السكان. كما دعا اللاجئين إلى العودة إلى البلد. غير أنه شكك في واقع الأزمة السياسية التي شهدتها البلد في عام 2015، وعرض رؤيته الضيقة لبعض الحريات العامة، متذرعاً بخصوصية الثقافة البوروندية.

19- وفي 24 حزيران/يونيه 2020، عُيِّن آلان-غيوم بونيوني، وزير الأمن العام منذ عام 2015، رئيساً للوزراء، وبروسير بازومبانزا، من الاتحاد من أجل التقدم الوطني، نائباً للرئيس. وأُعيد تعيين رئيس المجلس المدني لرئاسة نكورونزيزا، وكذلك الناطق الرسمي للمجلس. وفي 28 حزيران/يونيه، شُكلت حكومة جديدة من 15 عضواً، بينهم خمس نساء، تتألف أساساً من شخصيات من النظام السابق يمثلون الجناح المتشدد للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، حصل العشرات من العسكريين على ترقية، بمن فيهم بعض كبار الضباط ممن تُذكر أسماءهم بانتظام لصلوهم في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان منذ عام 2015. وفي 10 تموز/يوليه، وافق مجلس الشيوخ على تعيين حكام المقاطعات الـ 18 الذين اختارهم الرئيس، بمن فيهم ثلاث نساء وستة من كبار ضباط الجيش، ما يشكل قطيعة مع الممارسة المتمثلة في تعيين مدنيين في هذه المناصب الرئيسية.

20- وفي 20 تموز/يوليه 2020، فاز المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بـ 34 مقعداً في مجلس الشيوخ الذي يعد 36 عضواً منتخبين من أعضاء المجالس البلدية⁽⁹⁾.

2- الحوادث المرتبطة بالأمن

21- شهدت بوروندي عدة حوادث خطيرة مرتبطة بالأمن. ففي 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019، جد اشتباك مسلح في مقاطعة بوبانزا بين قوات الدفاع والأمن البوروندية ومجموعة مسلحة، أعلنت جماعة "المقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي" المعارضة مسؤوليتها عنه. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تعرض موقع عسكري، في مقاطعة سيبيتوكي، لهجوم من قبل مجموعة من الأشخاص المدججين بالسلاح. وحملت حكومة بوروندي رواندا المسؤولية عن الهجوم، وهو ما نفته رواندا نفياً قاطعاً. وفي الفترة من 19 إلى 23 شباط/فبراير 2020، أُبلغ عن وجود جماعة مسلحة في مقاطعة بوجمبورا، ووردت معلومات عن تكرار تبادل إطلاق النار مع قوات الأمن. وتفيد الأرقام الرسمية بأن الحادث شمل 22 مجرمًا مسلحًا وأسفر عن مقتل ضابطين في الشرطة وأسرى ستة من الذين شاركوا في الهجوم. بيد أن عدداً كبيراً من المسلحين قُتلوا رمياً بالرصاص بعد أن أُلقت قوات الأمن المدعومة من شبيبة الامبونيراكور القبض عليهم.

(9) تم تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ من جماعة باتوا.

3- العدالة الانتقالية

22- في 14 كانون الثاني/يناير 2020، قدم رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة التقرير المرحلي لعام 2019. فقد حدّدت اللجنة هوية 142 505 من البورونديين الذين قُتلوا أو فُقدوا في الفترة بين تاريخ الاستقلال في عام 1962 ونهاية الحرب الأهلية في كانون الأول/ديسمبر 2008. وتفيد تقارير بأن اللجنة تحوز معلومات عن الظروف التي قُتلوا فيها أو فُقدوا وعن مرتكبي هذه الأعمال. كما حددت لجنة الحقيقة والمصالحة مواقع آلاف المقابر الجماعية في جميع المقاطعات. ومنذ بداية عام 2020، ضاعفت الحفريات ونبشت آلاف الرفات البشرية. وسيُحتفظ بملايين هؤلاء الضحايا والمعدات المستخدمة لقتلهم - ولا سيما في عام 1972، عندما كان معظم الضحايا من الهوتو - في أحد المتاحف⁽¹⁰⁾.

4- الحالة الصحية

23- تواجه بوروندي وباء الكوليرا منذ حزيران/يونيه 2019، وهي تواجه أيضاً "تفشي" الملاريا بحجم الوباء منذ كانون الثاني/يناير 2019، ومرض كوفيد-19 منذ آذار/مارس 2020، واضطرت إلى الاستعداد لتفشي محتمل لمرض فيروس الإيبولا المنتشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 2018.

24- وقد أنكرت حكومة بوروندي على مدى أشهر عديدة واقع وخطورة الحالة الصحية في البلد، حيث رفضت مثلاً وصف "وباء" الملاريا بأنه وباء أو الاعتراف بوجود مرض "كوفيد-19"، حيث إن بوروندي، حسب تصريحات الرئيس السابق نكورونزيزا، محمية "برعاية من الله". وفي 12 أيار/مايو 2020، أعلنت الحكومة، في ذروة الوباء، أربعة مسؤولين في منظمة الصحة العالمية غير مرغوب فيهم، بمن فيهم ممثل المنظمة في البلد. وكانت بوروندي بين البلدان الوحيدة التي سُجّلت فيها حالات إيجابية لمرض كوفيد-19 ولكنها لم تفرض أي قيود على التجمعات الجماهيرية، التي تضاعفت في أثناء الحملة الانتخابية. وحسب البيانات الرسمية لبوروندي، أُجري حتى 20 تموز/يوليه 2020 ما مجموعه 9 461 اختباراً كشفت عن 328 حالة إصابة بمرض كوفيد-19، وسُجّلت حالة وفاة وحيدة. وتظل هذه الأرقام محل تشكيك دائم باعتبارها لا تعكس العدد الحقيقي للحالات.

25- ومنذ وفاة الرئيس نكورونزيزا في 8 حزيران/يونيه 2020، شددت السلطات على الحاجة إلى اتخاذ تدابير للوقاية من الفيروس وشجعت الناس على زيارة المراكز الصحية في حالة ظهور أعراض، رغم استمرار الافتقار إلى المعلومات عن الحجم الحقيقي للوباء. وأعلن الرئيس نداييشيمي، في الخطاب الذي ألقاه في 30 حزيران/يونيه 2020، أن جائحة "كوفيد-19" تمثل "أكبر عدو" للشعب البوروندي.

5- الحالة الإنسانية

26- في 30 حزيران/يونيه 2020، وحسبما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، كان 333 703 من البورونديين لا يزالون لاجئين في البلدان المجاورة، وبلغ عدد الذين أُعيدوا من جمهورية تنزانيا المتحدة منذ 1 كانون الثاني/يناير 2020 ما مجموعه 6 423 شخصاً، في حين أُحصي رسمياً 3 247 من الوافدين الجدد في البلدان المجاورة.

27- وفي عام 2020، وحسب الأرقام التي أقرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وحكومة بوروندي، يحتاج 1,7 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، ويعيش 1,7 مليون شخص في حالة من

(10) انظر www.ppbdi.com/index.php/ubum/imibano/9-actualite/15519-parlement-presentation-du-rapport-annuel-des-activites-de-la-commission-verite-et-reconciliation.

انعدام الأمن الغذائي. ولا يزال هناك 100 000 من المشردين داخلياً، أغلبهم من النساء اللواتي يعلنن أسراً معيشية ويعشن في حالة من الضعف الاقتصادي⁽¹¹⁾.

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان

ألف - الاتجاهات الرئيسية

28- في سياق العملية الانتخابية لعام 2020، التي بدأت منذ عام 2019، كان لانتهاكات حقوق الإنسان بعد سياسي، حيث إنها تعلقت أساساً بالحقوق في الأمن والحرية، ولكن أيضاً بالحقوق في الحياة وعدم التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة، فضلاً عن الحريات العامة. وكان الضحايا الرئيسيون هم الأحزاب السياسية المعارضة وأعضاؤها، فضلاً عن الصحفيين ووسائل الإعلام المستقلة. وجدت انتهاكات عنيفة بين أعضاء الحزب الحاكم والمؤتمر الوطني من أجل الحرية، ولكن لم تُسجل أي أعمال عنف جماعية، ويرجع ذلك جزئياً إلى دعوات إلى التهدئة ورسائل وجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك اللجنة، إلى القادة السياسيين يذكرهم فيها بمسؤوليتهم عن أفعال الناشطين في أحزابهم.

29- ومرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان هم أساساً من الأفراد المنتمين إلى شبيبة الإمبونيراكور والمسؤولين الإداريين المحليين، الذين يعملون بمفردهم أو بالاشتراك مع الشرطة أو دائرة الاستخبارات الوطنية. وفي حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، تقع المسؤولية أساساً على عاتق ضباط في الشرطة وفي دائرة الاستخبارات الوطنية، ولكن أيضاً على عاتق الموظفين القضائيين.

30- وقد حُرمت الغالبية العظمى من الضحايا من حقهم في الحصول على سبيل انتصاف فعال بسبب عدم استقلال وعدم حياد النظام القضائي الذي لا يزال ينخره الفساد. ذلك أن النظام القضائي ظل يشكل أداة لقمع المعارضة السياسية، واستُخدم أيضاً لفرض الرقابة على الصحافة والمدافعين عن حقوق الإنسان.

باء - الانتهاكات في إطار العملية الانتخابية

1- إضعاف المعارضة السياسية

31- تعرضت الأحزاب السياسية المعارضة والأعضاء فيها، ولا سيما حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية، الذي يعتبر المنافس الرئيسي للحزب الحاكم، لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان زادت كثافتها مع اقتراب موعد الاقتراع. وكان الهدف هو إضعاف أو حتى إلغاء فرص حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية في الفوز في الانتخابات بمنعه من الاضطلاع بأنشطة سياسية معينة، بما في ذلك القيام بحملته الانتخابية، وتخويف أعضائه ومرشحيه ومفوضيه لثنيهم عن إنجاز مهامهم، بل حتى بتدمير ممتلكات بعض منخرطيه ومحاصيلهم. وفي يوم الاقتراع، كان الهدف من هذه الأعمال هو منع بعض المعارضين من التصويت تصويتاً حراً وسرياً، وعدم السماح للمفوضين المعيّنين من أحزاب المعارضة بمراقبة سير عملية الاقتراع. ونادراً ما استهدفت هذه الأعمال المرشحين المستقلين ومرشحي الأحزاب الأخرى، وهو ما يشهد على الطابع المنظم والمستهدف لهذه الأعمال.

(11) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "تقرير عن الحالة"، استُكمل في 4 تموز/يوليه 2019. متاح على الرابط التالي:

<https://reports.unocha.org/fr/country/burundi/>

الحق في الحرية

32- اعتُقل العشرات من الناشطين في حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية، بمن فيهم من يتقلدون مسؤوليات داخل الحزب ومرشحون في الانتخابات البرلمانية والبلدية، واحتُجزوا تعسفاً، لأسباب منها مثلاً القيام بمحملتهم الانتخابية خارج الأيام والأوقات الرسمية وهم يرتدون قبعة أو رمزاً يشير إلى الحزب، أو عقد اجتماعات غير قانونية أو محاولة "التشويش على مجرى الانتخابات". وألقي القبض على بعضهم في أعقاب اشتباكات جسدية مع أعضاء شبيبة الإمبريالكور الذين كانوا يسعون إلى تعطيل التجمعات الانتخابية. وفي حين أُطلق سراح معظم الموقوفين بعد بضعة أيام أو أسابيع، فقد حُكم على بعضهم بعقوبات شديدة نسبياً، بينها عقوبات بالسجن لعدة سنوات، بعد محاكمات جرت على عجل ضمن إطار قضائي تلبّس بارتكاب جريمة، بينما ظل آخرون رهن الاحتجاز الوقائي.

33- وظل النظام القضائي يشكل أداة مميزة للقمع السياسي، وما فتئ يُظهر تحيزه للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. ونادراً ما جرت مقاضاة أعضاء شبيبة الإمبريالكور أو معاقبتهم لضلوعهم في الاشتباكات مع أعضاء في المؤتمر الوطني من أجل الحرية. وقد دأبت وزارة الأمن العام على تحميل أعضاء حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية المسؤولية "بنسبة 90 في المائة" عن هذه الحوادث دون أن تكلف نفسها عناء التحقيق.

الحق في الحياة والسلامة البدنية

34- قُتل عدة أعضاء في حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية عمداً، وذلك انتقاماً منهم لنشاطهم السياسي. وقد أسفرت اشتباكات عنيفة بين شبيبة الإمبريالكور وأعضاء في حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية، عن وقوع إصابات ووفيات في الجانبين. واعتدى أفراد من شبيبة الإمبريالكور بالضرب أيضاً على ناشطين في حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية كانوا معزولين أو في مجموعات صغيرة؛ وقد أصيب بعض الضحايا بجروح خطيرة، ويشكل بعض هذه الحوادث ضرباً من ضروب التعذيب.

الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة

35- اتخذت الإجراءات الرامية إلى منع بعض مرشحي أحزاب المعارضة من الترشح للانتخابات أشكالاً مختلفة. وبالإضافة إلى إخضاعهم للتهديد والعنف البدني وعمليات الاعتقال والاحتجاز تعسفاً، أساءت السلطات استخدام الوسائل القانونية لمنعهم من الترشح.

36- وقد رفضت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ملفات أربعة مرشحين من أصل 10 قدموا ملف ترشحهم للانتخابات الرئاسية وعدة قوائم لأحزاب معارضة ترشحت للانتخابات التشريعية في بعض المقاطعات، معللةً هذا الرفض أساساً بعدم تقديم وثائق تثبت احترام التوازن من حيث الأصل الإثني والنوع الاجتماعي أو ببطالان الوثائق الواردة في الملفات، من دون أن تتيح للمعنيين الفرصة لتصحيح هذه الإخالات. وعموماً، أكدت المحكمة الدستورية هذه القرارات، مع بعض الاستثناءات.

37- وفي 18 أيار/مايو 2020، طلب المدعي العام للجمهورية إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة شطب أسماء 59 مرشحاً تابعين لحزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية من قوائم الانتخابات التشريعية والبلدية، لأن الأشخاص المعنيين محل ملاحقة قضائية، بعضهم مودعون في الاحتجاز رهن المحاكمة والبعض الآخر صدرت بحقهم أوامر تفتيش رسمية. وفي 19 أيار/مايو، أحال رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أسماء هؤلاء الأشخاص إلى رؤساء اللجان الانتخابية المستقلة في المقاطعات. والواقع أن القانون الانتخابي ينص على أن الأشخاص المحتجزين رهن المحاكمة يفقدون مؤقتاً صفة

الناخب، وبناءً على ذلك لا يمكنهم الترشح للانتخابات التشريعية والبلدية⁽¹²⁾. ولا تتعارض هذه الأحكام مع الحق في افتراض البراءة فحسب، بل تشكل أيضاً، في ظل ما تقتزن به من عمليات احتجاز تعسفي جماعية تستهدف مرشحي حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية، تقييداً غير معقول للحق في الترشح للانتخابات.

حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

38- قبل افتتاح الحملة الانتخابية، فرض مسؤولون إداريون محليون قيوداً تعسفية على حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية فيما يتعلق بفتح مكاتب مناوبة أو تدشينها، والقيام بأنشطة مشروعة مثل تنظيم اجتماعات خاصة أو عامة. وقد تعرض العشرات من مكاتب المناوبة التابعة لحزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية للتخريب أو التدمير الجزئي أو الكلي. ومع ذلك، استهدفت الاعتقالات التي تلت هذه الأحداث استهدفت أساساً أعضاء الحزب، الذين اتُّهموا بمحاولة الإساءة للحزب الحاكم.

39- وخلال الحملة الانتخابية، نظمت جميع الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العديد من التجمعات الانتخابية في جميع أنحاء البلد. وفي حين أن معظم هذه التجمعات سار على ما يرام عموماً، فقد تعطلت عدة اجتماعات لحزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية أو اصطدمت بعراقيل. وقد حاول أعضاء في شبيبة الإيمونيراكور، بدعم من المسؤولين الإداريين المحليين في كثير من الأحيان، منع بعض الاجتماعات باحتلال الأماكن التي كان من المقرر أن تحتضن الاجتماعات وصُرح بها سلفاً إلى السلطات المحلية.

حرية التعبير

40- نُشرت على شبكات التواصل الاجتماعي رسائل كراهية وعداء شديدة اللهجة تجاه المعارضين السياسيين للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وهي رسائل تنطوي على بعد إثني أحياناً، دون أن تدينها السلطات أو تعاقب عليها. وعادةً ما يقدم المسؤولون في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية رئيس المؤتمر الوطني من أجل الحرية بوصفه حليفاً "لأعداء البلد" و"المستوطنين"، أو بوصفه "دمية" بين يدي رئيس الجمهورية السابق بيير بويويا. وقد عززت هذه التصريحات المثيرة للخلاف العداء تجاه أعضاء المؤتمر الوطني من أجل الحرية، بل وأضفت عليه نوعاً من الشرعية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى توقيف مرشحين من المؤتمر الوطني من أجل الحرية ومقاضاتهم بسبب انتقاداتهم لمسؤولين إداريين محليين أو للسلطات وأعمالها.

2- تكميم أفواه المراقبين المستقلين

الصحافة

41- تعرض صحفيون للتخويف والتهديد، بما في ذلك التهديد بالموت، لمنعهم من القيام بعملهم بشكل مستقل أو تغطية القضايا الحساسة. واضطر بعضهم إلى طلب إذن من السلطات الإدارية المحلية للتنقل، لا سيما في المناطق الداخلية للبلد. وتمثل قضية الصحفيين الأربعة التابعين لمجموعة "إيوكو" الصحفية المستقلة مثلاً بارزاً في هذا الصدد. حيث حُكم عليهم في 30 كانون الثاني/يناير 2020

(12) جمهورية بروندي، القانون الأساسي رقم 11/1 المؤرخ 20 أيار/مايو 2019 المعدل للقانون رقم 20/1 المؤرخ 3 حزيران/يونيه 2014 بشأن القانون الانتخابي، المواد 5-1 و125(أ) و183(و).

بالسجن لمدة سنتين ونصف السنة بتهمة "محاولة يائسة للمساس بالأمن الداخلي للدولة"، بموجب المواد 16 و607 إلى 626 من قانون العقوبات، بسبب تغطيتهم في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019 مواجهةً مسلحةً أبلغ عنها بين عسكريين بورونديين ومجموعة مسلحة. وقد أُلقي القبض عليهم فور وصولهم إلى مكان الحادث. وندد العديد من خبراء الأمم المتحدة المستقلين بإدانتهم⁽¹³⁾. ومع ذلك، أكدت محكمة الاستئناف في نتاهانغاوا الحكم في 5 حزيران/يونيه 2020.

42- وظل المجلس الوطني للاتصالات يمارس رقابة شديدة على الصحافة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، قدم المجلس "مدونة قواعد سلوك وسائل الإعلام والصحفيين خلال فترة انتخابات 2020" التي تلزم وسائل الإعلام بالعمل بالتأزر، وتمنعها من إعلان أي نتائج غير النتائج التي تعلنها رسمياً للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أو استخدام استطلاعات الرأي مصدراً للمعلومات. وقد أعربت وسائل إعلام مستقلة عن استيائها لأن المجلس الوطني للاتصالات وضع هذا القانون دون التشاور مع المهنيين، ولأن القانون يقيّد حرية الصحافة بحكم الواقع.

المدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية

43- واصلت الحكومة استخدام النظام القضائي لتكميم أفواه المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، بدأت في 4 شباط/فبراير 2020 محاكمة نحو 20 من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في المنفى المعارضين لتولي الرئيس نكورونزيزا لولاية ثالثة، وانطلقت إجراءات المحاكمة في غيابهم ودون حضور محامين بنوبون عنهم. ولا يزال مدافعون عن حقوق الإنسان رهن الاحتجاز التعسفي، بمن في ذلك جرمان روكوكي ونستور نيبيتانغا المحكوم عليهما بالسجن لمدة 32 سنة وخمس سنوات، على التوالي.

44- ونتيجة للتدابير التي اتخذت في عام 2018 لتشديد الرقابة على المنظمات غير الحكومية الأجنبية وأنشطتها، تلقت هذه المنظمات في شباط/فبراير 2020 أمراً يلزمها بأن تقدم قائمة بأسماء موظفيها، تذكر فيها أصلهم الإثني. وفي 20 آذار/مارس 2020، أعلنت الحكومة أن المنظمات التي لا تحترم التوازن الإثني تعرض نفسها "للشطب" وأن السلطات تعتزم تنفيذ عمليات التفتيش اللازمة.

3- سكان تحت الرقابة

45- تكتثفت في السنوات الأخيرة أعمال الرقابة التي تفرضها شبيبة الإمبرونراكور على السكان والتي غالباً ما تقوم على التخويف، بما في ذلك التجنيد القسري داخل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وفي إطار العملية الانتخابية، استمرت هذه الممارسات، وإن كانت موجهة أكثر إلى أعضاء حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية.

46- ويشكل الوجود المكثف لشبيبة الإمبرونراكور على التلال وداخل اللجان الأمنية المشتركة مصدر قلق، حتى داخل الحكومة. وكرر الأمين الدائم لمجلس الأمن القومي التأكيد على أن اللجان المشتركة ينبغي ألا تحل محل الشرطة أو القضاء، وأنه ينبغي ألا تنظم دوريات ليلية في غياب ممثلي قوات الشرطة، وبوجه الخصوص ينبغي أن تكون أكثر شمولاً من أجل بث المزيد من الثقة. وفي 3 آذار/مارس 2020، دعا وزير الداخلية إلى تعليق المسيرات التي ينظمها الشباب المنتسبون إلى الأحزاب السياسية لترديد الأغاني والشعارات حتى بداية الحملة الانتخابية.

(13) انظر <https://news.un.org/fr/story/2020/02/1062201>.

47- وكان لهذه البيانات أثر محدود لأنها جاءت متأخرة ومخالفة لتعليمات سابقة. وفي 15 كانون الثاني/يناير 2020، أشار الأمين الدائم لمجلس الأمن القومي إلى ضرورة تنشيط اللجان المشتركة و"مراقبة تدفق حركة السكان والمسافرين والتعرف على الأجانب الذين تستضيفهم كل أسرة وكل فندق يوميا".

48- وما فتئت شبيبة الإيمونيراكور والمسؤولون الإداريون المحليون يجبرون جزءاً من السكان على تقديم مساهمات نقدية أو عينية، بما في ذلك لدعم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وتنظيم تجمعات سياسية أو تقديم هدايا للمرشح المعين للمجلس.

49- وقد مُنع أشخاص من المشاركة في التجمعات التي نظمها حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية، لا سيما بسبب انعدام وسائل النقل، بينما أُجبر آخرون على المشاركة في التجمعات التي نظمها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، علماً أن أسواقاً أُغلقت بمناسبة هذه التجمعات. ولم يكن أمام بعض الناخبين خيار سوى التصويت للحزب الحاكم في مختلف الانتخابات لأنهم لم يتمكنوا من التصويت على انفراد أو تعرضوا للتحذير.

50- وأُجبر أطفال على المشاركة في الاجتماعات السياسية التي نظمها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، بعد تعليق دروسهم. وهدد مديرو مدارس الطلاب الذين لا يشاركون في هذه الاجتماعات بتخفيض علامتهم في مادة "التربية". وفي يوم الاقتراع، أُجبر الطلاب، بمن فيهم القصر، على التصويت من قبل مسؤولين إداريين محليين أو مديري مدارس الذين وزعوا عليهم بطاقات ناخبين متوفين أو في المنفى.

51- وجرّت العملية الانتخابية في وقت كانت السلطات البوروندية قد قللت من شأن جائحة كوفيد-19 أو حتى استغلت الظرف لأغراض انتخابية. وأصرت سلطات بوروندي على إجراء الانتخابات دون اتخاذ تدابير مناسبة لحماية السكان. وشجعت الناس على المشاركة في التجمعات الانتخابية الضخمة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، ورفضت الإبلاغ بشفافية عن حجم الجائحة أو عن المخاطر التي تتهدد السكان. بل هددت السلطات بمعاقبة كل جهة تتخذ تدابير حماية استباقية. وبسبب الشعور بالخوف، امتنع المرضى عن التماس العلاج أو إجراء اختبار الإصابة بالفيروس. ويشكل ذلك انتهاكاً للحق في الصحة بل والحق في الحياة.

4- المرأة في العملية الانتخابية

52- في عام 2020، تشكل النساء نسبة 52 في المائة من الناخبين في بوروندي. ونظام الحصص، المنصوص عليه في الدستور، الذي يقضي بتخصيص نسبة 30 في المائة للنساء، والذي تم تفعيله في القانون الانتخابي من خلال آلية الاختيار المشترك والقوائم المغلقة، أتاح لبوروندي أن تحتل مرتبة متقدمة من حيث تمثيل المرأة في المؤسسات الوطنية واللامركزية المنتخبة في أفريقيا⁽¹⁴⁾، حيث تشغل المرأة على سبيل المثال 39 في المائة من المقاعد في الجمعية الوطنية و41 في المائة في مجلس الشيوخ. ووفقاً للحصص المحددة في الدستور، تضم حكومة الرئيس ندايشيميي خمس نساء من بين الوزراء الخمسة عشر. ومع ذلك، لم يتم في المتوسط تعيين أو انتخاب سوى 12 إلى 18 في المائة من النساء في المؤسسات غير المشمولة بالحصص القائمة على النوع الاجتماعي، بما في ذلك على رأس المقاطعات أو في المجالس القروية. وتبين هذه الحالة مدى أهمية التدابير الخاصة التي ترمي إلى التعجيل بتحقيق المساواة بحكم الواقع بين الرجال والنساء في بوروندي.

(14) انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *Les femmes dans les sphères décisionnelles en Afrique*، (المرأة في صنع القرار في أفريقيا)، صحيفة وقائع، حزيران/يونيه 2019.

53- وفي إطار العملية الانتخابية، تعرضت نساء عضوات في أحزاب المعارضة للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وسُجلت أيضاً حالات تتعلق بأعمال تخويف وتهديد، لا سيما وقت نشر القوائم الانتخابية. وكان القصد من هذه الأعمال هو ثنيهن عن المشاركة النشطة في العملية الانتخابية أو عرقلة ممارسة حرياتهن العامة.

54- ويختلف العنف الذي تعاني منه المرأة في السياق الانتخابي عن العنف الذي يُمارس على الرجل من حيث أنه قائم أصلاً على أساس النوع الاجتماعي⁽¹⁵⁾ ويرتبط أيضاً بالحفاظ على الأدوار التقليدية للجنسين وبأوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين⁽¹⁶⁾. وتواجه المرأة البوروندية المنخرطة في السياسة تمييزاً متعدد الأشكال ينبع من التصور الذي مفاده أن النشاط السياسي لا يتفق مع دور المرأة كزوجة وأم. وتصطدم المرأة بهذه الأحكام المسبقة، التي تشكل عوائق أمام ممارسة حرياتهن الأساسية، في المجال الخاص وفي سياق ممارسة نشاطها داخل الأحزاب السياسية على حد سواء. ويزيد المناخ العام المتسم بعدم التسامح إزاء المعارضة السياسية من المضاعف التي تواجهها النساء الناشطات في المعارضة وأشكال العنف التي تمارس عليهن.

55- ولم تتمكن اللجنة من توثيق العنف الجنسي المرتبط مباشرةً بالعملية الانتخابية، بسبب ضيق الوقت بوجه الخصوص. وكثيراً ما يمتنع الضحايا عن الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي على الفور بسبب ما يخلقه هذا العنف في نفوسهم من صدمة وشعور بالوصم. ومع ذلك، واصلت اللجنة توثيق حالات العنف الجنسي المرتكبة لأسباب سياسية بوجه الخصوص، على النحو الوارد في الفقرة 58 من هذه الوثيقة.

جيم - انتهاكات أخرى

56- اضطرت اللجنة إلى أن تجري تحقيقاتها في ظروف استثنائية أوجدتها جائحة "كوفيد-19". واضطرت إلى إلغاء عدة بعثات إلى البلدان المتاخمة لبوروندي. وبالإضافة إلى ذلك، أعطت الأولوية للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة في السياق الانتخابي وفي الأسس الاقتصادية للدولة، وفقاً لولايتها. ونتيجة لذلك، لم تتمكن من جمع أدلة كافية تؤيد بعض الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في مستوى معيشي لائق، والحق في العمل أو التعليم، ولا من تحديد موقفها من تطور بعض الاتجاهاات الموثقة في تقريرها السابق (A/HRC/42/49).

1- الحق في الحياة

57- عُثر على أشخاص ذوي ملامح محددة، مثل تجار النقدية وضباط سابقين في القوات المسلحة البوروندية (عسكريون من الجيش البوروندي السابق)، أحياناً بعد بضعة أيام من اختفائهم، يبدو أنهم تعرضوا للقتل. ونفذت الشرطة أيضاً عمليات أُعدم فيها أشخاص بإجراءات موجزة بدلاً من إلقاء القبض عليهم. ويتواصل العثور في الأماكن العامة على جثث تحمل آثار الموت العنيف، دون أن تسعى السلطات إلى التحقق من هوية أصحابها أو ظروف وفاتهم. وفي الآونة الأخيرة، صدرت بحق ضابطين في الشرطة عقوبات شديدة لقتلهما مدنيين باستخدام سلاحهما النظامي. وهذه خطوة أولى محمودة في إطار مكافحة إفلات قوات الشرطة من العقاب.

(15) A/73/301، الفقرة 33.

(16) نفس المرجع أعلاه، الفقرة 13.

2- التعذيب والعنف الجنسي

58- تتواصل أعمال التعذيب، ولا سيما في شكل عنف جنسي وقائم على النوع الاجتماعي، ضد النساء والفتيات أساساً، ولكن ضد الرجال أيضاً. وكان الهدف من أعمال العنف هذه، هو تخويف النساء والرجال والتحكم فيهم وقمعهم أو معاقبتهم بسبب آرائهم السياسية المفترضة أو الحقيقية، أو رفضهم الانضمام إلى الحزب الحاكم أو بسبب ارتباطهم بحركة مسلحة. وتشمل هذه الأعمال حالات اغتصاب جماعي، ولكن أيضاً الضرب أو التسبب في حروق على الأعضاء التناسلية أو الأرداف أو الثديين، فضلاً عن حالات تتعلق بالإكراه على التعري. وارتكبت أعمال العنف هذه أساساً من قبل شبيبة الإمبراكور أو أفراد الشرطة أثناء زيارة منازل الضحايا أو الهجوم عليها، ولكن أيضاً في سياق عمليات اعتقال واحتجاز نُفذت تحت مسؤولية دائرة الاستخبارات الوطنية. وتعرضت نساء للاغتصاب بعد إعادتهن إلى بوروندي.

59- ويساور اللجنة القلق إزاء الطابع الهيكلي للعنف الجنسي في بوروندي، حيث إن الشهادات التي جرى جمعها منذ عام 2015 تثبت استمرار هذا النوع من العنف وتؤكد الاتجاهات المحددة في التقارير السابقة للجنة. وعلى الرغم من تعدد البرامج التي تستهدف تيسير وصول الفئات الأضعف إلى العدالة، وبخاصة النساء، وتحسن الكيفية التي يتعاطى بها القضاء إزاء حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي⁽¹⁷⁾، فإن غالبية ضحايا العنف الجنسي قد تعرضوا للتهديد بشكل مباشر أو غير مباشر ولم يجرؤوا على الإبلاغ عن الجناة أو التماس المساعدة. ويعزى ذلك بوجه الخصوص إلى ارتفاع عدد أفراد قوات الأمن وشبيبة الإمبراكور بين الجناة الذين ظلوا يتمتعون بالإفلات شبه الكامل من العقاب.

3- العائدون

60- ظل بعض العائدين يواجهون العداء من جانب المسؤولين الإداريين المحليين وشبيبة الإمبراكور، الذين خوّفوهم وهددوهم وجردوهم من مجموعات مواد العودة التي كانت في حوزتهم. وتعرض العائدون في بعض الأحيان لانتهاكات خطيرة أجبرتهم على العودة إلى المنفى.

4- حقوق الطفل

61- منذ بداية الأزمة في عام 2015، تعرض أطفال بانتظام لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوقهم في الحرية والأمن والسلامة البدنية، لا سيما أنهم خضعوا للعنف الجنسي، فضلاً عن انتهاكات حرية الرأي وتكوين الجمعيات من خلال التجنيد القسري في صفوف شبيبة الإمبراكور، وفي حالة الأطفال الأصغر سناً، في صفوف "صغار نسور" المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية.

62- وقد عانى الأطفال البورونديون، ولا سيما الفتيات، من آثار هذه الأزمة السياسية، حيث تأثروا تأثيراً شديداً بالانتهاكات التي تعرض لها والدوهم أو أفراد آخرون من الأسرة. وفقد بعض الوالدين سبل إعالة أسرهم بعد أن اضطروا إلى الفرار من البلد. ثم إن اختفاء أحد أفراد الأسرة أو قتله، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأب، قد حرم الأسر من القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال.

(17) جمهورية بوروندي، *Rapport national d'évaluation de la mise en application de la Déclaration et du Programme d'actions de Beijing* (التقرير الوطني بشأن تقييم تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين، أيار/مايو 2019)، الصفحتان 13 و32.

63- وقد تفرّق شمل بعض الأسر نتيجة لهذه الانتهاكات، بما في ذلك عند فرارها إلى الخارج، وتيتم أطفال كثيرون. ولهذا السبب، يمثل الأطفال أكثر من نصف عدد اللاجئين البورونديين، بينهم عدد كبير من الأطفال غير المصحوبين⁽¹⁸⁾. وقد خلّفت الانتهاكات الخطيرة التي تعرض لها أحد أفراد الأسرة صدمة في نفوس العديد من البنين والبنات الذين كانوا شهوداً على هذه الانتهاكات في حالات كثيرة. ويحتاج العديد من هؤلاء الأطفال إلى رعاية نفسية اجتماعية، بل وحتى إلى الرعاية الطبية.

دال - الأسس الاقتصادية للدولة

64- الفساد، واختلاس المال العام، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الدولية، وتضارب المصالح، وتحقيق مصالح بطريقة غير مشروعة، هي الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد البوروندي، ولا سيما في أكثر القطاعات ربحية مثل التعدين أو المشتريات الحكومية، في حين أن معظم هذه التصرفات تشكل جرائم أو جنح بموجب القانون البوروندي.

65- ثم إن التصور الإرثي للسلطة مفهوم قديم في بوروندي، وهو ناتج عن مشكل هيكلية يتعلق بتقاسم الموارد ويرتبط بضعف الاقتصاد، بما في ذلك وسائل الإنتاج الصناعي، وعن ندرة الأراضي أيضاً. ولا يمكن الحصول على الموارد إلا من خلال الوصول إلى السلطة أو القرب من مركزها، ولو كان ذلك عبر ممارسات اقتصادية ومالية غير مشروعة⁽¹⁹⁾. وهذا هو أحد الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي، حيث يسعى مرتكبو هذه الانتهاكات إلى القضاء على جميع أشكال المعارضة السياسية لضمان بقاء أقلية في السلطة واستيلائها على الثروة. وما دامت هذه الممارسات مستمرة، لن يكون هناك حافز لإصلاح النظام على نحو متعمق من أجل احترام حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الفساد، بل إن ما يحصل هو عكس ذلك تماماً.

66- وتشكل آثار هذه المخالفات الاقتصادية مصدر قلق نظراً لارتفاع مستوى الفقر الذي يشمل أكثر من 70 في المائة من سكان بوروندي. وحُرمت الدولة البوروندية من موارد ضرورية لتمويل أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والمياه، فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية. وعلى سبيل المثال، يحصل أقل من 5 في المائة من سكان بوروندي على الكهرباء، في حين يظل معدل الحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي ضعيفاً للغاية⁽²⁰⁾. وتبلغ فترة الدراسة، في المتوسط، 3.1 سنوات بدلاً من 11.3 سنة المتوقعة، ويعاني 1.7 مليون بوروندي من انعدام الأمن الغذائي⁽²¹⁾. ويعاني النظام القضائي من نقص شديد في الموارد، مما يسهم في انتشار الفساد على نطاق واسع داخله وفي تبعيته للسلطة التنفيذية⁽²²⁾. وبلغت الحالة درجة

(18) انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، *Burundi Regional Refugee Response Plan: January 2019 – December 2020*.

(19) انظر A/HRC/39/CRP.1، الفقرات 120 و142 إلى 149 (الوثيقة متاحة على الموقع الشبكي للجنة).

(20) البنك الدولي، «Burundi – vue d'ensemble» La Banque mondiale au Burundi (البنك الدولي في بوروندي، «بوروندي - نظرة عامة»). متاح على الرابط التالي: www.banquemondiale.org/fr/country/burundi/overview.

(21) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مذكرة معلومات موجّهة إلى البلدان بشأن تقرير التنمية البشرية لعام 2019: بوروندي". متاحة على الرابط التالي: http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/fr/BDI.pdf.

(22) A/HRC/39/CRP.1، الفقرات 462 إلى 579، وA/HRC/42/CRP.2، الفقرات 318 إلى 320 (الوثيقة متاحة على الموقع الشبكي للجنة).

من التدهور اضطرت معها السلطات إلى إجبار السكان الفقراء أصلاً على المساهمة مالياً في تنظيم انتخابات عام 2020 أو في مشاريع مختلفة⁽²³⁾.

1- الفساد

67- يتخذ الفساد أشكالاً متعددة ويشمل بوجه الخصوص استغلال النفوذ وإساءة استخدام المنصب أو السلطة. ويظل الحصول على التراخيص في قطاع التعدين مشروطاً بدفع مبالغ مالية كبيرة لبعض الأشخاص الذين يشغلون مناصب سياسية أو إدارية عليا، أو لكبار المسؤولين في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، إما مباشرة أو عن طريق وسطاء. ويحمل بعض المستفيدين أيضاً أسهماً في شركات التعدين، وذلك باستخدام أسماء مستعارة في بعض الأحيان. وتلقت اللجنة أيضاً ادعاءات بوجود ممارسات مماثلة في معظم قطاعات الاقتصاد البوروندي، ولا سيما عندما ترغب شركات أجنبية في الاستثمار في البلد.

2- اختلاس المال العام

68- استوتحت اللجنة عموماً من دراسة خبراء الاقتصاد مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية التي يخصصها البنك الدولي لأشد البلدان فقراً، والتي أبرزت وجود صلة قوية بين هذه المدفوعات ونقل الأصول إلى الملاذات الضريبية للمقيمين في تلك البلدان في الفترة بين 1990 و2010⁽²⁴⁾. واستندت اللجنة إلى بيانات عامة من البنك الدولي تتضمن المبالغ المدفوعة كل ثلاثة أشهر وحسب المشروع، ومبالغ الأصول التي يملكها البورونديون المقيمون في الخارج والتي نشرها مصرف التسويات الدولية في الفترة من 2010 إلى 2019⁽²⁵⁾. وقد تحققت اللجنة من وجود هذه العلاقة بالنسبة للفترة المذكورة فيما يتعلق بالأصول الموجودة في بلجيكا وسويسرا ولكسمبرغ. والأصول التي شملتها الدراسة هي تابعة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين يقيمون في بوروندي ولكنهم ليسوا بالضرورة من رعاياها. وقد تكون لهذه التحويلات المالية أسباب قانونية، ولكن حجم المصادفات يبرر مزيد التعمق في التحقيق.

69- وتلقت اللجنة ادعاءات موثوقة تتعلق باختلاس أموال عامة مخصصة لمشاريع إنمائية مختلفة ممولة في إطار المعونة الدولية. فعلى سبيل المثال، لم تحصل بعض الأسر البوروندية التي صودرت أراضيها في سياق تشييد مشاريع ذات مصلحة عامة على التعويضات المقررة، لأن جزءاً من مبلغ التعويضات حوّل مساره. وقد اعترفت حكومة بوروندي علناً بتسجيل عمليات اختلاس من هذا القبيل في إطار بناء القصر الرئاسي في غاسينيني⁽²⁶⁾.

70- وكان من المقرر أن تدفع حكومة بوروندي في سياق بناء سد جيبي وسد مومبوي مبلغ 14,3 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لكهربة القرى في المنطقة وتعويض الأشخاص المصادرة ممتلكاتهم⁽²⁷⁾. غير أن مشاريع قوانين المالية نصت على تخصيص مبالغ دون ذلك بكثير

(23) A/HRC/39/CRP.1، الفقرات 634 إلى 646.

(24) « Elite Capture of Foreign Aid: Evidence from B. Rijkers و N. Johannesen و J. J. Andersen Offshore Bank Accounts », Policy Research Working Paper 9150 (البنك الدولي، 2020).

(25) مصرف التسويات الدولية، « Banks' cross-border positions on residents of Burundi ». متاح على الرابط التالي: <http://stats.bis.org/statx/srs/table/A6.2?c=BI&p> (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2020).

(26) انظر www.dw.com/fr/construction-dun-nouveau-palais-pr%C3%A9sidentiel-des-burundais-%E2%80%93-expropri%C3%A9s-attendent-toujours/a-41072323.

(27) انظر <http://documents.worldbank.org/curated/en/241731548424957473/pdf/PHJIMU-Rapport-dAudit-1-janv-au-30-Juin-2018.pdf>.

لتعويض السكان الذين شملتهم عمليات المصادرة. لذا، يثير الفارق بين الميزانيات المخصصة في قوانين المالية والمبالغ المقررة في إطار المعونة الإنمائية تساؤلات عديدة.

71- وتنص اتفاقات التعدين المبرمة بين الشركات الخاصة والدولة البوروندية عموماً على أن تدفع الشركة تعويضات سنوية للبلديات ومئات الآلاف من الدولارات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ومع ذلك، لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد أن جزءاً كبيراً من الأموال المخصصة للتعويضات في إطار العديد من الاتفاقات المتعلقة بامتيازات التعدين لم يحصل عليها مستحقوها أو لم تُترجم على أرض الواقع إلى مشاريع إنمائية. وهذا يثير تساؤلات حول مصير تلك المدفوعات، وإذا ثبت أنها لم تُصرف فعلاً، فلماذا لم تبذل الدولة البوروندية أي مساعٍ لفرض احترام شروط هذه العقود التي كانت ستفيد شعبها.

72- وأخيراً، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأفريقي هو الذي يتولى، منذ عام 2016، صرف الراتب الشهري للعسكريين البورونديين المنتشرين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المحدد في 800 دولار، بتحويل المبالغ على حسابات مصرفية اسمية من أجل تفادي أي اختلاس، فإن لدى اللجنة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن حكومة بوروندي ما فتئت تحوّل مسار جزء من هذه المبالغ بصورة منتظمة باستخدام طرق ملتوية.

73- ومعظم شركاء بوروندي التقنيين والماليين يدركون أن خطر اختلاس أموال المساعدة لا يزال قائماً. ولهذا السبب، اتخذوا خطوات لتقليل هذا الخطر إلى أدنى حد بوقف المساهمة بشكل مباشر في ميزانية الدولة، والاستعاضة عن ذلك بتقديم دعم إلى الشركاء التنفيذيين مثل المنظمات غير الحكومية، أو مباشرة إلى الجهات المستفيدة من مساعداتهم. غير أن التدابير المتخذة ليست كافية دائماً.

3- الصراعات وتحقيق مصالح بطرق غير مشروعة

74- لاحظت اللجنة، استناداً إلى معلومات متاحة للعموم، وجود حالات عديدة تنطوي على تضارب المصالح تغض السلطات الحكومية الطرف عنها على الرغم من أن هذا السلوك يهين الظروف المواتية للفساد والمحاباة وتحقيق مصالح بطرق غير مشروعة، وهي أعمال تُصنّف في فئة الجرائم بموجب القانون البوروندي، وإن كان السلوك المذكور لا يشكل جريمة في حد ذاته.

75- وعلى سبيل المثال، على الرغم من منع الوزراء ممارسة نشاط مهني آخر، وفقاً للمادة 142 من الدستور، احتفظ أحد وزراء الرئيس نكورونزيزا بمنصبه مديراً عاماً لشركة هندسة مدنية يمكن أن تقوم بأنشطة مشمولة في اختصاصاته كوزير. ويُذكر أيضاً أن مسؤولاً حكومياً كبيراً لديه شركة اتصالات خاصة حصلت على عقود عامة في مجال نشاط مرتبط مباشرة باختصاص الوزير. وقد جرى تعيين عدد من كبار المسؤولين أو المساعدين الوزاريين في مجالس إدارة شركات تنشط في قطاع مشمول بحقائبهم الوزارية.

76- وتلقت اللجنة أيضاً ادعاءات موثوقة مفادها أن عدة أشخاص يشغلون مناصب سياسية أو إدارية رفيعة، بما في ذلك في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، يملكون حصصاً هامة في شركات تمارس احتكراً شبه مطلق، بحكم القانون أو الواقع، لتسويق منتجات أو خدمات معينة في بوروندي.

4- المشتريات الحكومية

77- تتسم المشتريات العامة في بوروندي بغموض شديد وتفتقر عادةً بإساءة استخدام صفقات التراضي، وغالباً ما تفيد المقربين من السلطة، ما يفضي إلى وضع ييسر الفساد واختلاس المال العام. وفي عام 2017، بلغت قيمة المشتريات العامة أكثر من 215 بليون فرنك بوروندي (أكثر من 111 مليون دولار)، أي أكثر من ربع النفقات الجارية للميزانية التقديرية السنوية للدولة، بما في ذلك 18 بليوناً تمثل صفقات التراضي (نحو 9 ملايين دولار)⁽²⁸⁾. ومن الممارسات الشائعة، المغالاة في التسعير ونقص الخدمات المسداة. فعلى سبيل المثال، تم شراء مركبات وسلع أخرى بسعر يمثل ضعف أو ثلاثة أضعاف قيمتها السوقية، واهترأت طرق بسرعة فائقة بعد البناء.

5- الغش الجمركي

78- يجري تصدير أو استيراد منتجات عديدة، من قبيل المعادن كالذهب، وكذلك البن والنفط، دون تصريح رسمي، بما في ذلك نتيجة فساد بعض السلطات، مما يحرم الدولة البوروندية من إيرادات ضريبية كبيرة. وعلى الرغم من الطابع الجزأ للبيانات المتاحة للعموم عن التجارة الدولية في بوروندي، تمكنت اللجنة من تحديد أوجه عدم اتساق كثيرة على هذا المستوى تشير تساؤلات عديدة. وبطبيعة الحال، يمكن تفسير هذه الفوارق جزئياً بأخطاء في التصريح أو الحساب، وباختلافات في حساب القيم السوقية وفي تطبيق أسعار الصرف المختلفة. غير أن الفوارق الكبيرة جداً تشير تساؤلات حول إمكانية حدوث غش جمركي واسع النطاق وتسلط الضوء على انعدام الشفافية في هذا المجال.

6- الإثراء غير المشروع

79- حصلت اللجنة على أدلة تفيد بأن عدة أشخاص يشغلون مناصب سياسية أو إدارية رفيعة، بما في ذلك في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، يملكون عقارات و/أو أصولاً في بلدان أجنبية، أحياناً باستخدام أسماء مستعارة، وأن هؤلاء الأشخاص أو أعضاء حاشيتهم يشغلون مناصب تنفيذية في عدة شركات مقرها في الخارج، ولا سيما في جنوب أفريقيا وكينيا وبلجيكا. وعلاوة على ذلك، يبدو أن أصول العديد من المسؤولين في السلطات البوروندية، بما في ذلك العقارات، لا تتناسب مع الأجر الرسمي الذي يتلقاه كل مسؤول.

80- ونظراً للفساد السائد في الاقتصاد البوروندي والادعاءات التي مفادها أن مبالغ مالية كبيرة تُدفع لنفس هؤلاء الأشخاص مقابل تراخيص الاستغلال، ولا سيما في قطاع التعدين، فإن لدى اللجنة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن أصحاب النفوذ المعنيين قد أثروا بصورة غير مشروعة. ويلاحظ أن المسؤولين البورونديين المنتخبين لا يصرحون بصورة منتظمة بممتلكاتهم للمحكمة العليا في بداية ولايتهم ونهايتها، على النحو الذي تنص عليه المادتان 95 و159 من الدستور.

(28) انظر www.arp.bi/files/Rapports/Rapports%20Annuels/ARMP_RAPPORT_ANNUEL_2017_.Version_du_20_avril_2018.pdf

هاء - المسؤوليات

1- مسؤولية الدولة البوروندية

- 81- تخلص اللجنة مجدداً⁽²⁹⁾ إلى أن الدولة البوروندية يمكن تحميلها المسؤولية عن الوقائع الموثقة في هذا التقرير والتي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان.
- 82- وتُعزى أعمال الموظفين في الدولة، بمن فيهم موظفو دائرة الاستخبارات الوطنية والشرطة والسلطات الإدارية التي تمثل الدولة في المقاطعات والبلديات والمناطق والتلال، إلى دولة بوروندي مباشرة وفقاً لالتزامها باحترام حقوق الإنسان وضمان امتناع موظفيها عن ارتكاب انتهاكات.
- 83- وكثيراً ما يتصرف أعضاء شبيبة الإيمونيراكور بمفردهم، أحياناً بحضور ممثلي الشرطة ودائرة الاستخبارات الوطنية أو الإدارات المحلية. وهم يتمتعون بدرجة عالية من حرية العمل التي تخولها لهم السلطات البوروندية التي تملك الوسائل اللازمة لمراقبتهم، وبالإفلات من العقاب بشكل يكاد يكون كاملاً. ولا يزال أعضاء شبيبة الإيمونيراكور يُستخدمون بانتظام - بل وبصورة منهجية - بدائل عن قوات الأمن، ولا سيما في المناطق الريفية، وذلك بناء على طلب أو موافقة أو قبول أفراد في دائرة الاستخبارات الوطنية والشرطة والرئاسة والإدارات المحلية، بمن فيهم أفراد رفيعو المستوى فيها. وبملك بعضهم آليات ومعدات عسكرية مخصصة مبدئياً لأجهزة الدفاع والأمن، من قبيل البزات والأحذية العسكرية، مما يدل على الدور المحوري الذي يضطلعون به في الهياكل الأمنية البوروندية الرسمية وغير الرسمية. وعندما يعترف مسؤولو الدولة بسلوك أعضاء الشبيبة ويتبنونه، لا سيما عندما يتصرف هؤلاء الأعضاء بناء على تعليمات المسؤولين في إطار "تبعيتهم التامة" لهم أو خضوعهم "لسيطرتهم الفعلية"، فإن دولة بوروندي مسؤولة مسؤولية مباشرة عن أعمالهم.
- 84- وفي الحالات النادرة التي يحتمل أن يكون أعضاء شبيبة الإيمونيراكور قد تصرفوا خارج إطار هذه الحالات، فإن إفلاتهم شبه الكلي من العقاب على تصرفاتهم تترتب عليه مسؤولية الدولة البوروندية أيضاً، وفقاً لالتزامها بحماية حقوق الإنسان. فالدولة، إذا كانت تعلم أو كان ينبغي أن تعلم بالانتهاكات والإخلالات التي ترتكبها الأطراف الثالثة، يجب عليها أن تجري تحقيقاً وتقوم بالملاحقة القضائية، وهذا ما لم يحدث عموماً.

2- مسؤولية المجموعات المسلحة

- 85- لم يكن بوسع اللجنة أن تتأكد من صحة الادعاءات المتعلقة بضلوع المجموعات المسلحة في حوادث المساس بحقوق الإنسان، بما في ذلك خلال الحوادث الأمنية التي يمكن أن يكونوا قد ضلعوا فيها، وذلك تحديداً بسبب عدم تمكنها من الاتصال بالضحايا وبسبب رفض الحكومة المتكرر تزويدها بأي معلومات.

رابعاً - جرائم القانون الدولي

ألف - أركان الجرائم وتصنيفاتها

- 86- لا تزال لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية، كما يُعرّفها نظام روما الأساسي، ارتكبت في بوروندي، ومن جملتها عمليات قتل وسجن أو غيرها من الأشكال

(29) انظر A/HRC/36/54 و Corr.1 و A/HRC/39/63 و A/HRC/42/49.

الخطيرة لسلب الحرية البدنية، وممارسة التعذيب والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي ذات الخطورة المماثلة، فضلاً عن حالات الاضطهاد ذات الطابع السياسي⁽³⁰⁾.

87- ووثقت اللجنة حوادث عنف ارتكبتها في إطار العملية الانتخابية في مختلف المقاطعات جهات مختلفة لديها أساليب عمل مماثلة وهدف مشترك، وهو منع المعارضة السياسية من الفوز في الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية المقررة في 20 أيار/مايو 2020، والسماح للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بالبقاء في السلطة. لذلك، يمكن نعت هذه الحوادث بأنها "هجمات منهجية" تستهدف المدنيين عمداً. وقد كرر ممثلو الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وكذلك السلطات المحلية، تأكيد هدف الفوز في الانتخابات بجميع الوسائل والبقاء في السلطة. ثم إن استهداف مرشحي حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية ومفوضيه والمسؤولين المحليين التابعين له بصورة تكاد تكون حصرية، إنما يدل على وجود استراتيجية ضد هذا الحزب الذي يُعتبر المنافس الرئيسي للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية في هذه المنافسات الانتخابية. ومرتكبو هذه الجرائم الدولية المفترضون هم بالضرورة على علم بهذا الهدف، ما يعني أنهم يدركون بالضرورة السياق الذي تندرج فيه أعمالهم.

باء- المسؤوليات الفردية

88- استكملت اللجنة قائمتها الخاصة بمرتكي الجرائم ضد الإنسانية المزعومين، التي تظل سرية من أجل حماية المصادر واحترام افتراض براءة الجناة المزعومين. ومع ذلك، تحتفظ اللجنة بحق تقاسم القائمة. ويساور اللجنة بالغ القلق لأن بعض الأشخاص المشمولين في هذه القائمة يشغلون مناصب رفيعة داخل الحكومة الجديدة، وشملتهم ترقيات ضمن قوات الدفاع والأمن منذ تولي الرئيس الجديد ندايشيمبي مقاليد السلطة.

خامساً- عوامل الخطر

89- تضاءلت عوامل الخطر المشتركة للجرائم الفظيعة التي تشير إلى احتمال تدهور حالة حقوق الإنسان في إطار العملية الانتخابية نتيجة للانتقال السياسي الحالي، ولكن لم يخف أي منها بشكل تام. ولا تزال عوامل الخطر ذات البعد الهيكلي على ما هي عليه⁽³¹⁾. لذا، لا بد من اتخاذ تدابير ملموسة لتغيير الوضع نحو الأفضل.

90- ولا يزال عامل الخطر رقم 1، المتعلق ببيئة سياسية واقتصادية وأمنية غير مستقرة، قائماً؛ فالحالة الأمنية مازالت متقلبة، كما يتضح من مختلف الحوادث التي جددت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 والتوترات المتكررة مع بعض البلدان المجاورة؛ ويعيش العديد من البورونديين، داخل البلد وخارجه، في حالة طوارئ إنسانية؛ ويمر البلد بأزمة اقتصادية حادة، وغالبية السكان يعيشون في فقر مدقع؛ ولا يزال هناك نوع من التوتر السياسي في ظل وجود مزاعم تتعلق بمحالات تزوير انتخابي واسعة النطاق وقمع أعضاء المؤتمر الوطني من أجل الحرية. ويمكن للسلطات التخفيف من هذا العامل بوسائل منها وضع حد للانتهاكات التي تستهدف المعارضين السياسيين.

(30) A/HRC/36/CRP.1، الفقرات 682 إلى 691.

(31) انظر A/HRC/42/49.

91- ويتعلق عاملاً الخطر رقم 2 ورقم 3 بالإفلات العام من العقاب الذي يتمتع به المسؤولون الرئيسيون عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وهما مرتبطان بضعف هياكل الدولة التي يمكنها منع هذه الانتهاكات أو وقفها. ولا بد من ضمان استقلال النظام القضائي ونزاهته للتخفيف من حدتهما. غير أنه من الصعب تصور حدوث تطور إيجابي في هذا الصدد ما دام مرتكبو الانتهاكات، ولا سيما أعضاء شبيبة الإمبراكور، لا يزالون يتمتعون بالإفلات شبه الكامل من العقاب.

92- أما عامل الخطر رقم 4، فيتعلق بوجود أسباب أو أهداف أو عناصر أخرى تدفع نحو استخدام العنف ضد فئات معينة. ويشكل وجود مصالح اقتصادية مرتبطة بالاحتفاظ بالسلطة، الذي يمثل مفتاح التحكم في توزيع موارد البلد، عنصراً هاماً. ويتعين على السلطات أن تكافح الفساد واختلاس الأموال بشكل أكثر فعالية، بما في ذلك في أعلى مستويات قيادة الدولة، للتخفيف من عامل الخطر هذا. وينبغي أن تأخذ لجنة الحقيقة والمصالحة بنهج أكثر شمولاً في عملها وإدماج الأبعاد الأخرى للعدالة الانتقالية في أنشطتها، من أجل الحد من خطر الاستفادة سياسياً من المظالم الناجمة عن التجربة الماضية وكبح أي رغبات ممكنة في الانتقام.

93- ولا يمكن التحكم في عامل الخطر رقم 5، الذي يتعلق بقدرة الجناة المحتملين على ارتكاب جرائم فظيعة، ما دامت شبيبة الإمبراكور منتشرة في كل شبر من الحيز العام وتحل محل قوات النظام والأمن، بما في ذلك في إطار اللجان الأمنية المشتركة.

94- ويشكل غياب عوامل التخفيف (عامل الخطر رقم 6)، التي تتمثل في وجود مجتمع مدني وطني متين ومنظم وتمثيلي، ووسائل إعلام حرة ومتنوعة ومستقلة، مصدر قلق. زد على ذلك أن التعليقات التي وردت على لسان الرئيس ندايشيمي بشأن هذا الموضوع في خطاب تنصيبه ليست مطمئنة. ويمثل فتح الحيز الديمقراطي، الذي يمكن أن يحدث على الفور، مؤشراً رئيسياً على الاتجاه الذي ستتخذه الحكومة الجديدة. ويمكن أن يشكل استئناف التعاون مع منظومة الأمم المتحدة برومها، بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الدولية التي تنشط في مجال حقوق الإنسان، عاملاً مهماً آخر للتخفيف من حدة هذه المخاطر.

95- وقد تفاقم في السياق الانتخابي لعام 2020 عامل الخطر رقم 7، الذي يتعلق بالأجواء والظروف المواتية للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستفادة سياسياً من قضايا الهوية أو الأحداث الماضية أو أسباب العنف. وازدادت التصريحات الاستفزازية أو المحرصة على الكراهية ضد المعارضين السياسيين، التي تنطوي أحياناً على بعد إثني. وينبغي للسلطات أن تتخذ تدابير لمكافحة انتهاكات الحقوق الأساسية للمعارضين السياسيين وأعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، ضد النساء والأطفال، بأكثر فعالية وأن تعاقب الضالعين في بث خطاب الكراهية.

96- ويُشار إلى أن الدافع الرئيسي (عامل الخطر رقم 8)، وهو تنظيم مختلف الانتخابات المقررة في عام 2020، قد اختفى. غير أن السلطات البوروندية الجديدة لا تزال تعتبر أن الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي تشكل تهديداً لسيادة الدولة. ومن المرجح أيضاً أن تؤثر الادعاءات التي مفادها أن انتخابات 20 أيار/مايو 2020 تخللتها عمليات تزوير واسعة النطاق على شرعية السلطة الجديدة في المدى البعيد. ويبقى أن نتبين ما إذا كانت الاعتداءات على حياة أعضاء أحزاب المعارضة أو سلامتهم البدنية أو حريتهم أو أمنهم في سياق العملية الانتخابية ستستمر أو ستتوقف في الأشهر المقبلة.

97- ويوفر استمرار وجود مختلف عوامل الخطر هذه أساساً موضوعياً لفهم واقع حالة حقوق الإنسان في بوروندي. وكما أن اليقظة التي تحلّى بها المجتمع الدولي قد ساهمت في الحد من مستوى العنف في إطار العملية الانتخابية، فمن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي رصد حالة حقوق

الإنسان في المرحلة الحرجة التي تمثلها الأشهر الأولى للحكومة الجديدة، وذلك بأقصى قدر من الاهتمام. ويجب على الحكومة ألا تفرط في هذه الفرصة وتطالب باتخاذ تدابير ملموسة في هذا الاتجاه.

سادساً- استنتاجات وتوصيات

98- لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، قد يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية، ارتكبت منذ أيار/مايو 2019، وذلك أساساً في إطار العملية الانتخابية لعام 2020. ووثقت اللجنة بوجه الخصوص حالات تتعلق بانتهاك الحق في الحياة، وحالات عديدة تتعلق بالاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحالات اغتصاب وعنف جنسي، وانتهاكات للحريات العامة الرئيسية. والجنّة الرئيسيون هم من أعضاء شبيبة الإيمونيراكور، ومسؤولون إداريون محليون، وضباط في الشرطة، وضباط في دائرة الاستخبارات الوطنية. وما فتئ هؤلاء يتمتعون بالإفلات شبه الكامل من العقاب.

99- ويعاني الأطفال من الآثار الضارة للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ عام 2015. ويقوم النظام الاقتصادي في بوروندي على الفساد واختلاس المال العام، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الدولية، خدمة لمصالح كبار المسؤولين في الحكومة والإدارة الذين أثروا بصورة غير مشروعة. ولا تشكل هذه الممارسات حالات معزولة، بل هي نتيجة أفرزها التصوّر الإرثي للسلطة، وهي ترتبط مباشرة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ عام 2015.

100- ولا تزال عوامل الخطر الرئيسية قائمة، ولا سيما العوامل ذات البعد الهيكلي. ولا يمكن أن تختفي هذه العوامل ما لم تتخذ السلطات الجديدة تدابير ملموسة.

101- ونظراً للعمق التاريخي للأزمة البوروندية والبعد الهيكلي إلى حد ما لانتهاكات حقوق الإنسان، ومع مراعاة مبدأ المسؤولية عن حماية الشعب البوروندي، بما في ذلك في سياق عملية الانتقال السياسي الجارية في بوروندي، وكذلك التدابير الكفيلة بالتخفيف من حدة عوامل الخطر، تكرر اللجنة أولاً تأكيد توصياتها السابقة⁽³²⁾، التي لا تزال صالحة ووجيهة بالكامل، ولا سيما تلك الموجهة إلى السلطات البوروندية بشأن التدابير ذات الأولوية لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك إعادة فتح الحيز الديمقراطي وحماية الحريات العامة. ولا تزال توصيات اللجنة بشأن التدابير الطويلة الأجل المتعلقة باستعراض الإطار القانوني وإصلاح النظام القضائي تتسم بأهمية بالغة.

102- ثم توجه اللجنة التوصيات التالية إلى السلطات البوروندية:

(أ) إعادة فتح المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

(ب) الإفراج الفوري عن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المحتجزين تعسفياً، وكذلك جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم أعضاء أحزاب المعارضة الذين اعتُقلوا واحتُجزوا في سياق انتخابات عام 2020.

(32) انظر المرفق الثالث.

- (ج) ضمان أمن أعضاء أحزاب المعارضة، بما في ذلك حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية، وحريتهم وسلامتهم البدنية، وكفالة عدم تعرضهم للتخويف أو المضايقة أو أي شكل من أشكال التمييز انتقاماً منهم بسبب نشاطهم السياسي؛
- (د) استعادة جميع الحريات العامة لضمان أن تكون العمليات الانتخابية المقبلة حرة وذات مصداقية وشفافة؛
- (هـ) وضع حد لانتحال أعضاء شبيبة الإمبريكاكور صفة قوات الأمن أو موظفي القضاء، وملاحقة الضالعين في الانتهاكات ومعاقبتهم عقوبات تجعل منهم عبرة - أو حل هذه الرابطة إذا لزم الأمر؛
- (و) إصلاح اللجان المشتركة للأمن البشري لجعلها أكثر شمولاً والحد من اختصاصاتها؛
- (ز) الوفاء بالتزاماتها المحددة في مجال حقوق المرأة وحقوق الطفل؛
- (ح) وضع حد لتجنيد الأطفال من قبل شبيبة الإمبريكاكور وتفكيك "صغار نسور" المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية؛
- (ط) إنشاء خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية للأطفال ضحايا الانتهاكات الخطيرة أو الشهود عليها، ولا سيما بين العائدين؛
- (ي) ضمان إمكانية الوصول إلى العدالة والخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية المناسبة لضحايا العنف الجنسي، بمن فيهم الضحايا الذكور؛
- (ك) تخصيص حصة 30 في المائة من المقاعد في المجالس القروية للنساء؛
- (ل) استئناف التعاون الكامل مع منظمة الصحة العالمية؛
- (م) اتخاذ تدابير لمكافحة المخالفات الاقتصادية بفعالية، بوسائل منها ضمان الشفافية والمنافسة ووضع معايير موضوعية ومحددة سلفاً للمشتريات العامة، فضلاً عن إنشاء نظام فعال للانتصاف الداخلي، وفتح تحقيقات في الادعاءات المتعلقة بالملكاسب غير المشروعة؛
- (ن) الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتنفيذ المعايير المتصلة بها؛
- (س) نشر الميزانية السنوية المنفذة بانتظام؛
- (ع) الحرص على التزام كبار المسؤولين السياسيين والإداريين بالتصريح بشكل منهجي بثروتهم عند توليهم مناصبهم وفي نهاية ولايتهم.
- 103 - وتوصي اللجنة الجماعات المعارضة المتمردة بالامتناع عن جميع أعمال العنف.
- 104 - وتوصي اللجنة المجتمع الدولي، وفقاً لواجبه بذل العناية، بالقيام بما يلي:
- (أ) الإبقاء على آلية دولية مستقلة تكون قادرة على إجراء رصد موضوعي لحالة حقوق الإنسان في بوروندي، بوسائل منها تحليل عوامل الخطر ووضع توصيات اللجنة موضع التنفيذ؛
- (ب) الاستناد إلى ما أُحرز من تقدم ملموس في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد لاستئناف التعاون الدولي مع بوروندي ورفع العقوبات؛

(ج) التأكد من عدم إجبار اللاجئين على العودة إلى بوروندي ريثما تتوافر الظروف المواتية في البلد، والتماس الوصول الحر إلى العائدين لتقييم حالتهم؛

(د) دعم منظمات المجتمع المدني التي تنشط في مجال حقوق الإنسان في بوروندي، بما في ذلك مساعدتها على إجراء التحقيقات وإعداد التقارير العامة.

105- وتوصي اللجنة الدول والمنظمات الدولية التي تمّول برامج المساعدة الإنمائية الدولية بتعزيز إجراءاتها للتقليل من خطر اختلاس المال العام والتحقيق بصورة منهجية في الادعاءات الواردة في هذا الصدد، ضماناً لاستخدام هذه المساعدة بالكامل في الأغراض المقصودة ولصالح المستفيدين الذين يتم تحديدهم.

106- وتقدم اللجنة التوصيات التالية إلى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها:

(أ) وفقاً لسياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، تقديم الدعم فقط عندما تتوافر ضمانات بأن المؤهلين للاستفادة من الدعم لم يرتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، فردياً أو في سياق مؤسسي، والامتناع عن تقديم هذا الدعم عندما تكون هناك ادعاءات ذات مصداقية في هذا الصدد أو عندما لا تتخذ السلطات المختصة تدابير التصحيح أو التخفيف اللازمة؛

(ب) تعزيز الدعم المقدم للتصدي للعنف الجنسي أو القائم على أساس النوع الاجتماعي من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للضحايا، بمن فيهم اللاجئين، على نحو أفضل.

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)

Annexe II

Correspondances avec le Gouvernement du Burundi

1. Note verbale envoyée à la Mission permanente du Burundi le 22 août 2019

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT



UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
COMMISSION OF INQUIRY ON BURUNDI • COMMISSION D'ENQUETE SUR LE BURUNDI
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/ColBurundi • TEL: +41 22 917 9313 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: coiburundi@ohchr.org

REFERENCE: 2019/COI/BRD/NV/33

La Commission d'enquête sur le Burundi présente ses compliments à la Mission permanente de la République du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève et souhaite l'informer que ses trois Commissaires : M. Doudou Diène (Président), Mme Françoise Hampson et Mme. Lucy Asuagbor (membres) seront à Genève pour la présentation de leur rapport final à la quarante deuxième session du Conseil des droits de l'homme qui aura lieu le 17 septembre 2019.

La Commission saisit cette opportunité pour solliciter une rencontre avec son Excellence Monsieur Rénovat Tabu, Représentant permanent du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies à Genève pour discuter des questions relatives aux travaux de la Commission. La Commission propose une rencontre le 06 septembre 2019 à 09 :00. Toute communication à cet égard, notamment pour convenir d'un lieu de rencontre qui soit mutuellement acceptable peut être adressée à notre secrétariat : Mme Françoise Kenfack, assistante administrative, courriel: fkenfack@ohchr.org.

La Commission saisit également cette occasion pour renouveler à la Mission permanente de la République du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève les assurances de sa haute considération.



Genève, le 22 Août 2019

Mission permanente de la République du Burundi
auprès de l'Office des Nations Unies
et des autres organisations internationales à Genève
Rue de Lausanne 44
1201 Genève
Email : mission.burundi217@gmail.com

2. Note verbale envoyée à la Mission permanente du Burundi le 2 septembre 2019



COMMISSION OF INQUIRY ON BURUNDI

OHCHR • PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoIBurundi/ • TEL: +41 22 917 9313 • E-MAIL: coiburundi@ohchr.org

REFERENCE: 2019/COI/BRD/NV/35

La Commission d'enquête sur le Burundi présente ses compliments à la Mission permanente de la République du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève et la prie de trouver ci-joint une version avancée de son rapport final A/HRC/42/49 qui sera présentée à la quarante-deuxième session du Conseil des droits de l'homme.

La Commission saisit cette opportunité pour informer la Mission permanente du Burundi qu'elle tiendra une conférence de presse le 4 septembre 2019 à 13 heures, afin de présenter les conclusions de son enquête contenues dans le rapport ci-joint.

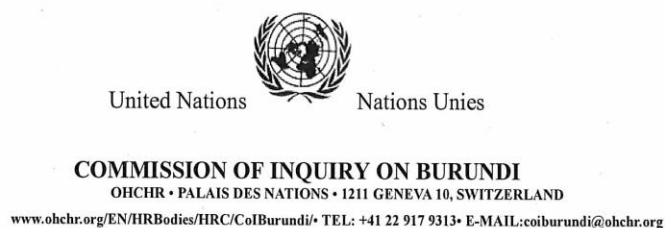
La Commission saisit également cette occasion pour renouveler à la Mission permanente de la République du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève les assurances de sa haute considération.



Geneva, 2 September 2019

Mission permanente de la République du Burundi
auprès de l'Office des Nations Unies
et des autres organisations internationales à Genève
Rue de Lausanne 44
1201 Genève
Fax: +41 22 732 77 34
Email : mission.burundi217@gmail.com

**3. Lettre envoyée à la Mission permanente du Burundi
le 4 octobre 2019**



4 October 2019

REFERENCE: 2019/COI/BRD/NY/1

Excellency,

On behalf of the Commission of Inquiry on Burundi, following the presentation of our report at the latest session of the Human Rights Council in Geneva, I have the honour to seek a meeting with your Excellency during our upcoming visit to New York. You may be aware that Commissioner Françoise Hampson and I are due to present the report to the United Nations General Assembly on Wednesday, 23 October 2019.

If your availability so permits, we would be pleased to meet on Monday, 21 October 2019, at 9.00 a.m. at UNHQ. The specific meeting room will be conveyed to your office in due course. Communication regarding the proposed meeting may be directed to coiburundi@ohchr.org.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Doudou Diène
President
Commission of Inquiry on Burundi

His Excellency
Mr. Albert Shingiro
Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary
Permanent Representative
Permanent Mission of the Republic of Burundi to the United Nations in New York
E-mail: ambabunewyork@yahoo.fr

4. Lettre envoyée à la Mission permanente du Burundi le 4 février 2020



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI
OHCHR • PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoIBurundi/ • TEL: +41 22 917 9313 • E-MAIL: coiburundi@ohchr.org

Le 4 février 2020

REFERENCE: 2020/COI/BRD/Lettre/03

Excellence,

J'ai l'honneur de me référer à la résolution 42/26 adoptée par le Conseil des droits de l'homme des Nations Unies le 27 septembre 2019, par laquelle il a décidé de proroger le mandat de la Commission d'enquête sur la situation des droits de l'homme au Burundi. Je souhaite réitérer la volonté de la Commission d'instaurer un dialogue avec les autorités burundaises en vue de l'accomplissement de son mandat, conformément à l'esprit de coopération voulu par le Conseil. Je vous réaffirme donc la disponibilité des membres de la Commission pour vous rencontrer en marge de la 43^{ème} session du Conseil en mars 2020.

Le Conseil des droits de l'homme dans sa résolution 42/26: « engage vivement le Gouvernement burundais à tenir dûment compte des recommandations que la Commission d'enquête a formulées dans ses rapports et à les mettre en œuvre, notamment en vue de réduire sensiblement les risques recensés dans le rapport le plus récent de la Commission, en particulier dans le contexte électoral ».

Les attaques et les incidents sécuritaires qui ont eu lieu à Masare, zone Muyebe, commune Musigati, province de Bubanza, le 22 octobre 2019, ainsi qu'à Marura, commune de Mabayi, province de Cibitoke, dans la nuit du 16 au 17 novembre 2019 sont à cet égard très préoccupants. Les incidents récents attestent de la pertinence de l'analyse de la Commission concernant les facteurs de risque dans le contexte des élections à venir (voir A/HRC/42/49 et A/HRC/42/CRP.2). Il est donc urgent que votre Gouvernement prenne des mesures adéquates et pertinentes afin d'atténuer les risques notamment en ce qui concerne l'instabilité en matière de sécurité (facteur de risque no. 1), l'absence de facteurs atténuants (facteur de risque no. 6), l'existence de circonstances propices à la perpétration d'atrocités criminelles (facteur de risque no. 7) et l'existence de facteurs déclencheurs (facteur de risque no. 8). Parmi les recommandations contenues dans le dernier rapport de la Commission qui sont les plus à même d'avoir un impact rapide et de contribuer à un climat électoral apaisé, je souhaite mettre en avant les suivantes :

Son Excellence
Monsieur Rénovat Tabu
Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire
Représentant permanent de la République du Burundi
auprès de l'Office des Nations Unies
et des autres organisations internationales à Genève
Rue de Lausanne 44
1201 Genève
mission.burundi217@gmail.com



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 2

« • Se réengager de manière constructive et coopérative avec tous les mécanismes internationaux et régionaux des droits de l'homme et le Haut-Commissariat aux droits de l'homme, en leur permettant d'assurer pleinement et librement leurs mandats de suivi des droits de l'homme ;

- Prendre les mesures nécessaires afin de garantir la liberté d'établissement, d'organisation et de fonctionnement des ONG étrangères et locales, y compris en révisant les lois les régissant ;

- Prendre les mesures nécessaires afin de garantir la liberté d'information dans le pays et le droit des médias locaux et internationaux d'exercer leurs activités conformément aux standards internationaux, y compris en révisant les lois sur la presse et le CNC ;

- Garantir la jouissance effective des libertés publiques, notamment les libertés d'opinion, d'expression, d'accès à l'information, d'association, d'assemblée et de religion, y compris en mettant fin à toute pratique de recrutement forcé au sein du parti au pouvoir et de sa ligue des jeunes ;

- Garantir que tous les partis politiques puissent mener leurs activités légitimes en toute liberté et sécurité, dans un climat de tolérance politique, notamment en sanctionnant tout propos d'incitation à la haine et à la violence contre les autres partis politiques et leurs membres ;

- Garantir dans la pratique l'indépendance structurelle de la CENI, notamment en révisant le décret la régissant afin que sa composition soit inclusive et équilibrée, et renforcer les capacités de ses membres aux échelons municipaux et provinciaux ;

- Permettre l'accès d'observateurs électoraux indépendants, internationaux et régionaux, et leur garantir, ainsi qu'aux observateurs nationaux issus de la société civile ou des partis politiques, une liberté de mouvement et d'action avant, pendant et après les élections ;

- Libérer immédiatement tous les prisonniers politiques arrêtés et détenus en lien avec l'exercice de leurs droits démocratiques ;

- Mettre fin à l'impunité des Inbonerakure en exerçant un contrôle sur eux pour éviter l'usurpation des fonctions des forces de sécurité ou de la justice, et faire cesser leurs activités répressives et démonstrations de force sur les collines ;

- Mettre fin à toutes les contributions illégales. »

Je suis confiant que divers acteurs de la communauté internationale, et particulièrement le Bureau du Haut-Commissariat aux droits de l'homme, seront prêts à appuyer votre Gouvernement afin de les mettre en œuvre.



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 3

D'autre part, je vous adresse une liste de questions sur la situation des droits de l'homme au Burundi (voir annexe), dont certaines avaient déjà été demandées à votre Gouvernement dans mon courrier daté du 2 avril 2019, resté malheureusement sans réponse. Au vu des facteurs de risque identifiés dans le dernier rapport de la Commission, ces points sont importants pour surveiller l'évolution de la situation, mais également permettre d'inclure dans notre rapport final d'avantage d'informations sur les éventuelles atteintes aux droits de l'homme. A cet égard, j'espère que les conclusions des enquêtes menées par votre Gouvernement sur les incidents sécuritaires du 2 octobre et du 16-17 novembre 2019 seront partagées avec la Commission ou rendus publics.

Veuillez accepter, Excellence, les assurances de ma plus haute considération.

A handwritten signature in black ink, appearing to read "M. Diène".

M. Doudou Diène
Président de la Commission d'enquête sur le Burundi



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 4

Annexe - Questions sur la situation des droits de l'homme au Burundi

Pouvez-vous nous transmettre toutes les informations et données à votre disposition concernant :

- Les incidents sécuritaires et les exactions commises sur le territoire du Burundi dans lesquels l'implication des groupes armés d'opposition burundais est présumée, notamment les incidents du 22 octobre et du 16-17 novembre 2019 et les conclusions des enquêtes menées à ce sujet par le Gouvernement du Burundi ;
- Les statistiques désagrégées des cas de violences graves contre les femmes et les enfants depuis juin 2019 et les mesures prises par le Gouvernement burundais pour prévenir et lutter contre celles-ci ;
- Les statistiques des cas de violations et atteintes au droit à la vie depuis juin 2019 et les mesures prises par le Gouvernement burundais pour prévenir et lutter contre celles-ci ;
- Les enquêtes et poursuites judiciaires dans les cas d'atteintes aux droits de l'homme ainsi que celles contre des membres présumés de groupes armés burundais d'opposition ;
- Le nombre et l'état des enquêtes ouvertes dans les cas de violation des droits de l'homme et de poursuites judiciaires contre les principaux auteurs présumés de telles violations ;
- Les mesures prises par le Gouvernement burundais pour mettre en œuvre les recommandations de la Commission, principalement celles soulignées dans la présente lettre ;
- Les mesures prises pour enquêter sur les allégations de disparitions forcées, y compris afin de rechercher, localiser et libérer les personnes disparues et, en cas de décès, d'exhumer, identifier les personnes disparues et restituer leurs restes ;
- Les mesures prises pour garantir l'indépendance objective des institutions nationales des droits de l'homme, notamment leur indépendance structurelle et financière, ainsi que les moyens et les méthodes de travail qui leur permettent de travailler de manière indépendante ;
- Les mesures prises pour garantir les libertés d'expression, d'information, de circulation, d'association et de réunion pacifique, notamment celles des partis politiques d'opposition et de leurs membres, ainsi que le droit à la liberté et à la sécurité de ces derniers ;
- Les mesures prises par le Gouvernement du Burundi pour prévenir et lutter contre les déclarations provocatrices, les campagnes de propagande ou d'incitation à la haine, notamment sur la base de l'origine ethnique ou géographique, de l'opinion politique, ou du sexe, notamment dans le contexte du processus électoral ;
- Les mesures prises afin de garantir la protection des burundais qui ont décidé de rentrer volontairement au Burundi après avoir pris refuge à l'étranger, notamment contre les possibles exactions commises à leur encontre par les autorités locales et les Imbonerakure, et faciliter leur réintégration dans leurs communautés d'origine, ainsi que les mécanismes mis en place pour vérifier de manière indépendante la situation de ces personnes ;
- Les mesures prises pour garantir l'existence et fonctionnement d'un mécanisme d'alerte rapide permettant de prévenir des atrocités criminelles ;



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 5

- Les statistiques désagrégées concernant les épidémies de malaria et de choléra depuis juin 2019 (nombre de cas enregistrés, nombre de décès) et les mesures prises pour lutter contre ces épidémies.

5. Note verbale envoyée à la Mission permanente du Burundi
le 13 juillet 2020



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

OHCHR • PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoIBurundi/• TEL: +41 22 917 9313• E-MAIL: coiburundi@ohchr.org

REFERENCE: 2020/COI/BRD/NV/11

La Commission d'enquête sur le Burundi présente ses compliments à la Mission permanente de la République du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève et la prie de trouver ci-joint, la présentation orale qu'elle présentera le 14 Juillet 2020 au Conseil des droits de l'homme.

La Commission d'enquête sur le Burundi saisit cette occasion pour renouveler à la Mission permanente de la République du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève les assurances de sa haute considération.

Genève, le 13 juillet 2020

Mission permanente de la République du Burundi
auprès de l'Office des Nations Unies
et des autres organisations internationales à Genève
Rue de Lausanne 44
1201 Genève
Fax: +41 22 732 77 34
Email : mission.burundi217@gmail.com

Annexe III

Recommandations antérieures faites par la Commission

1. Recommandations faites en 2019

Version française

103. La tenue des élections de 2020 est un facteur de risque important. Afin qu'elles puissent se dérouler dans un climat apaisé tout en étant justes, libres, transparentes et crédibles, la Commission adresse aux autorités burundaises les recommandations suivantes :

a) Mettre en œuvre toutes les recommandations précédentes de la Commission³³, qui restent plus que jamais valables et pertinentes, notamment celles concernant les mesures prioritaires afin de faire cesser les violations des droits de l'homme et les crimes internationaux, de lutter contre l'impunité, et d'améliorer la situation des droits de l'homme dans le pays, ainsi que celles à moyen et à plus long terme relatives à la révision du cadre juridique et à la réforme du système judiciaire ;

b) Diligenter sans délai des enquêtes indépendantes et effectives sur les cas de violations documentés par la Commission depuis 2015, afin de permettre l'instauration d'un climat de confiance et de tolérance politique encourageant une participation inclusive dans le processus électoral ;

c) Se réengager de manière constructive et coopérative auprès de tous les mécanismes internationaux et régionaux des droits de l'homme et du Haut-Commissariat aux droits de l'homme, en leur permettant d'assurer pleinement et librement leurs mandats de suivi des droits de l'homme ;

d) Assurer l'indépendance structurelle et financière des mécanismes nationaux des droits de l'homme et renforcer la capacité de leurs membres ;

e) Prendre les mesures nécessaires afin de garantir la liberté d'établissement, d'organisation et de fonctionnement des ONG étrangères et nationales, y compris en révisant les lois qui les régissent ;

f) Prendre les mesures nécessaires afin de garantir la liberté d'information dans le pays et le droit des médias locaux et internationaux d'exercer leurs activités conformément aux normes internationales, y compris en révisant les lois sur la presse et le Conseil national de la communication ;

g) Garantir la jouissance effective des libertés publiques, notamment les libertés d'opinion, d'expression, d'accès à l'information, d'association, d'assemblée et de religion, y compris en mettant fin à toute pratique de recrutement forcé au sein du parti au pouvoir et de sa ligue des jeunes ;

h) Appliquer les Lignes directrices sur l'accès à l'information et les élections en Afrique et les Lignes directrices sur la liberté d'association et de réunion en Afrique de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples ;

i) Garantir que tous les partis politiques peuvent mener leurs activités légitimes en toute liberté et sécurité, dans un climat de tolérance politique, notamment en sanctionnant tout propos d'incitation à la haine et à la violence contre les autres partis politiques et leurs membres ;

j) Garantir, dans la pratique, notamment en révisant le Code électoral, le droit à prendre part à la gestion des affaires publiques sans discrimination ;

k) Garantir, dans la pratique, l'indépendance structurelle de la Commission électorale nationale indépendante, notamment en révisant le décret la régissant afin que sa composition soit inclusive et équilibrée, et renforcer les capacités de ses membres aux échelons municipal et provincial ;

³³ Voir annexe III (A/HRC/36/54 et Corr.1, par. 85 à 94 ; et A/HRC/39/63, par. 85 et 86).

l) Permettre l'accès d'observateurs électoraux indépendants, internationaux et régionaux, et leur garantir, ainsi qu'aux observateurs nationaux issus de la société civile ou des partis politiques, une liberté de mouvement et d'action avant, pendant et après les élections ;

m) Appliquer les Directives pour les missions d'observation et de suivi des élections de l'Union africaine ;

n) Permettre aux opposants politiques de rentrer d'exil afin de participer aux élections de 2020, et garantir leur liberté et leur sécurité, notamment en annulant les mandats d'arrêt contre ceux qui n'ont pas utilisé ou prôné la violence ;

o) Libérer immédiatement tous les prisonniers politiques arrêtés et détenus en lien avec l'exercice de leurs droits démocratiques ;

p) Renforcer la formation des forces de maintien de l'ordre, afin d'éviter les mauvais traitements et d'assurer une gestion pacifique des foules ;

q) Appliquer les Lignes directrices pour le maintien de l'ordre par les agents chargés de l'application des lois lors des réunions en Afrique, et le manuel de formation y relatif, élaborés par la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples ;

r) Mettre fin à l'impunité des Imbonerakure en exerçant un contrôle sur eux, afin d'éviter l'usurpation des fonctions des forces de sécurité ou de la justice et de faire cesser leurs activités répressives et démonstrations de force sur les collines ;

s) Mettre fin à toutes les contributions illégales.

104. À tous les partis politiques burundais, qu'ils participent ou non aux élections, la Commission recommande de s'abstenir de tout acte violent et de toute incitation à la haine et à la violence, notamment dans le contexte des élections de 2020.

105. Aux groupes rebelles d'opposition, la Commission recommande de s'abstenir de tout acte violent et de toute incitation à la haine et à la violence.

106. À la communauté internationale, y compris l'Union africaine et le système des Nations Unies, la Commission adresse les recommandations suivantes :

a) Renouveler le mandat de la présente Commission pour une année supplémentaire ;

b) Continuer à suivre l'évolution de la situation des droits de l'homme au Burundi dans le contexte des élections de 2020 et, conformément aux principes de prévention et d'alerte précoce, faire régulièrement l'évaluation des risques, afin de permettre, en cas de détérioration, que soient développées et mises en œuvre des stratégies de réponse adaptées ;

c) Mettre tout en œuvre pour assurer la tenue d'un dialogue inter burundais inclusif afin de régler la crise politique ;

d) Soutenir le renforcement des capacités des observateurs électoraux internationaux, régionaux et nationaux ;

e) Envoyer des observateurs régionaux ou internationaux uniquement si leur liberté d'action est garantie dans la pratique ;

f) S'assurer que l'aide humanitaire parvient intégralement à la population ;

g) Répondre à l'appel de financement du Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés en faveur des réfugiés burundais ;

h) S'assurer que le suivi des rapatriés se fait dans la durée, de manière plus fréquente et transparente.

107. Plus particulièrement, la Commission recommande au système des Nations Unies, conformément à l'initiative Les droits de l'homme avant tout, d'intensifier la promotion des droits de l'homme relevant des mandats propres aux agences et programmes concernés, de même que la collecte et la publication de données objectives et fiables sur la situation au Burundi.

108. Aux États membres du Conseil de sécurité, la Commission recommande de maintenir le Burundi dans le programme de travail du Conseil, au regard des facteurs de risque identifiés, et d'inviter la Commission à lui rendre compte de ses conclusions.

Version anglaise

109. The 2020 elections pose a major risk. To ensure that they are peaceful, fair, free, transparent and credible, the Commission makes the following recommendations to the Burundian authorities:

(a) Give effect to all the Commission's previous recommendations, which are more well-founded and relevant than ever, including those concerning priority measures to end human rights violations and international crimes, combat impunity and improve the human rights situation in the country and the medium- and longer-term recommendations on reforms to the legal framework and the judicial system³⁴;

(b) Conduct prompt, independent and effective investigations into the cases of violations documented by the Commission since 2015 with a view to creating a climate of trust and political tolerance conducive to inclusive participation in the electoral process;

(c) Re-engage constructively and cooperatively with all international and regional human rights mechanisms and the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, enabling them to carry out their human rights monitoring mandates fully and freely;

(d) Ensure that national human rights mechanisms are institutionally and financially independent and build the capacity of their members;

(e) Take the measures necessary to ensure that foreign and domestic NGOs can be freely established and organized and that they can operate freely, including by amending the laws regulating them;

(f) Take the measures necessary to ensure freedom of information in the country and the right of local and international media to operate in accordance with international standards, including by amending the laws on the press and the National Communication Council;

(g) Guarantee the effective enjoyment of civil liberties, including the freedoms of opinion, expression, access to information, association, assembly and religion, not least by ending all forced recruitment to the ruling party and its youth league;

(h) Follow the Guidelines on Access to Information and Elections in Africa and the Guidelines on Freedom of Association and Assembly of the African Commission on Human and Peoples' Rights;

(i) Ensure that all political parties can engage in legitimate activities in complete freedom and security, in an environment of political tolerance, including by punishing any incitement to hatred and calls for violence against other political parties and their members;

(j) Ensure, in practice, the right to participate in the conduct of public affairs without discrimination, in particular by amending the Electoral Code;

(k) Ensure, in practice, the institutional independence of the Independent National Electoral Commission, including by amending the decree governing it to make certain that its composition is inclusive and balanced, and strengthen the capacity of its members at the municipal and provincial levels;

(l) Provide access to independent international and regional election observers and ensure that they and national observers from civil society or political parties enjoy freedom of movement and action before, during and after the elections;

(m) Follow the Guidelines for African Union Electoral Observation and Monitoring Missions;

³⁴ See annex III (A/HRC/36/54 and Corr.1, paras. 85–94, and A/HRC/39/63, paras. 85–86).

(n) Allow political opponents to return from exile to participate in the 2020 elections and guarantee their freedom and security, including by revoking warrants for the arrest of those who have not used or advocated violence;

(o) Immediately release all political prisoners arrested and detained in connection with the exercise of their democratic rights;

(p) Make the training provided to law enforcement agencies more robust to avoid ill-treatment and ensure the peaceful control of crowds;

(q) Follow the Guidelines for the Policing of Assemblies by Law Enforcement Officials in Africa and the related training manual, both developed by the African Commission on Human and Peoples' Rights;

(r) End the impunity of the Imbonerakure by exercising control over them so as to ensure that the functions of the security forces or the judiciary are not usurped and put an end to their repressive activities and shows of force in the hills;

(s) End all illegal contributions.

110. The Commission recommends that, whether they participate in the elections or not, all political parties in Burundi refrain from violence and incitement to hatred or violence, particularly against the backdrop of the 2020 elections.

111. The Commission recommends that opposition rebel groups refrain from violence and incitement to hatred or violence.

112. For the international community, including the African Union and the United Nations system, the Commission has the following recommendations:

(a) Renew the mandate of the Commission for an additional year;

(b) Continue to monitor developments in the human rights situation in Burundi in the context of the 2020 elections and, in accordance with the principles of prevention and early warning, carry out regular risk assessments to enable the development and use of appropriate response strategies in the event of deterioration;

(c) Make every effort to ensure that an inclusive inter-Burundi dialogue is held to resolve the political crisis;

(d) Support capacity-building for international, regional and national election observers;

(e) Send regional or international observers only if their freedom of action is guaranteed in practice;

(f) Ensure that all humanitarian aid reaches the population;

(g) Respond to the appeal made by the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees for funds for Burundi refugees;

(h) Ensure that returnees are monitored in a sustained and more regular and transparent manner.

113. In particular, the Commission recommends that the United Nations system, in accordance with the initiative Human Rights Up Front, take stronger measures to promote human rights, under the mandates of the relevant agencies and programmes, and to collect and publish objective and reliable data on the situation in Burundi.

114. In view of the risk factors that have been identified, the Commission recommends that the States members of the Security Council keep Burundi on the Council's programme of work and that the Council invite the Commission to report to it on its conclusions.

2. Recommandations faites en 2018

Version française

115. La Commission recommande au Gouvernement burundais, comme mesures prioritaires :

a) De mettre immédiatement un terme aux violations graves des droits de l'homme commises par des agents de l'État et des Imbonerakure ;

b) D'établir, avec le soutien de la communauté internationale, des mécanismes ad hoc chargés d'enquêter sur les violations des droits de l'homme et de poursuivre les auteurs de crimes de droit international qui ne font pas l'objet d'une enquête par la Cour pénale internationale ;

c) D'établir, avec le soutien de la communauté internationale, une entité indépendante chargée de faire la lumière sur les cas de disparition signalés depuis avril 2015, de localiser les possibles fosses communes, d'exhumer et d'identifier les corps ;

d) De prendre des mesures pour que les victimes de torture et les femmes ayant subi des violences sexuelles aient accès à des soins appropriés, en particulier un libre accès à tous les soins de santé sexuelle et reproductive, ainsi qu'à un soutien psychologique ;

e) D'appliquer les Lignes directrices sur la lutte contre les violences sexuelles et leurs conséquences en Afrique de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples ;

f) De contrôler les hausses des prix, en particulier en revoyant l'augmentation des taxes et des impôts qui porte atteinte au droit à un niveau de vie suffisant de la population, et en supprimant les contributions qui touchent disproportionnellement les personnes les plus pauvres ;

g) De coopérer avec les mécanismes internationaux des droits de l'homme, notamment :

i) En accueillant à nouveau des missions de procédures spéciales ;

ii) En mettant en œuvre les recommandations de l'examen périodique universel, des organes conventionnels et des procédures spéciales, notamment en établissant un mécanisme national d'élaboration des rapports et de suivi ;

h) D'autoriser le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme à reprendre sans entrave l'ensemble de ses activités au Burundi ;

i) De signer et de mettre en œuvre le mémorandum d'entente avec l'Union africaine et de permettre le déploiement complet des 100 observateurs des droits de l'homme.

116. La Commission recommande également au Gouvernement burundais, à moyen et plus long termes :

a) De réviser la loi organique du 8 mars 2018 portant révision de la loi n° 01/03 du 24 janvier 2013 portant missions, composition, organisation et fonctionnement du Conseil national de la communication afin de garantir l'indépendance de ce dernier ;

b) De ratifier la Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées ;

c) De réviser les dispositions du Code de procédure pénale pour les mettre en conformité avec les normes internationales, en particulier les dispositions relatives aux délais de garde à vue et de contrôle de la détention, aux perquisitions de nuit et sans mandat, à la procédure de « flagrance », à l'infraction d'« atteinte à la sûreté intérieure de l'État », et à celles accordant une impunité de jure aux magistrats et aux officiers de police judiciaire ;

d) De mettre fin aux détentions arbitraires et d'améliorer les conditions de détention :

- En appliquant les Lignes directrices sur les conditions d'arrestation, de garde à vue et de détention provisoire en Afrique de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples ;

- En garantissant le contrôle de la légalité des détentions et leur conformité avec les droits de l'homme ;
- e) Faute d'un système judiciaire indépendant et performant, de coopérer pleinement avec la Cour pénale internationale dans l'enquête qu'elle a ouverte le 25 octobre 2017 ;
- f) D'engager une réforme en profondeur du système judiciaire afin de garantir son indépendance, son impartialité et son effectivité, notamment :
 - i) En appliquant les Directives et les Principes sur le droit à un procès équitable et à l'assistance judiciaire en Afrique de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples ;
 - ii) En publiant les conclusions des états généraux de la justice de 2013 et en réunissant les acteurs du secteur et les partenaires internationaux pour discuter des mesures de suivi ;
 - iii) En augmentant le budget du secteur de la justice et en garantissant son autonomie de gestion ;
 - iv) En revalorisant la rémunération des magistrats des juridictions ordinaires ainsi que les moyens et l'équipement à leur disposition ;
 - v) En informatisant les greffes ;
 - vi) En revoyant la composition du Conseil supérieur de la magistrature afin que ses membres soient en majorité désignés par leurs pairs ;
 - vii) En revoyant les procédures de nomination, d'affectation, de notation et d'avancement des magistrats afin qu'elles ne dépendent pas du pouvoir exécutif ;
 - viii) En veillant au respect strict du principe d'inamovibilité des magistrats du siège ;
 - ix) En protégeant et en garantissant l'indépendance du système judiciaire en interdisant toute ingérence dans le fonctionnement de la justice par des autorités gouvernementales, des membres du parti au pouvoir ou par des membres des corps de défense et de sécurité, et en prenant des sanctions contre ceux qui influencent, ou cherchent à influencer, le fonctionnement de la justice ;
 - x) En développant des programmes d'aide juridictionnelle pour les plus vulnérables ;
 - xi) En renforçant les mécanismes de protection de victimes et de témoins, ainsi que leur efficacité, pour restaurer la confiance de la population et pour encourager les témoins à s'exprimer sans crainte pour leur sécurité ;
- g) De mettre en place, en consultation avec les bénéficiaires, un programme de réparations des victimes des violations des droits de l'homme qui comprenne des réparations matérielles, symboliques, individuelles et collectives, et qui ne soit pas dépendant de la condamnation des auteurs ;
- h) D'établir le fond étatique pour les victimes de torture prévu par la loi et en conformité avec l'Observation générale n° 4 de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples sur la Charte africaine des droits de l'homme et des peuples, concernant le droit à réparation des victimes de torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants (art. 5) ;
- i) D'établir un fond pour l'indemnisation des victimes de détention arbitraire et illégale ;
- j) De réformer le secteur de la sécurité :
 - i) En s'assurant que des éléments extérieurs n'accomplissent pas des activités de défense ou de sécurité ;
 - ii) En délimitant clairement les rôles des différents corps de défense et de sécurité, en particulier du SNR ;

- iii) En suspendant les membres des corps de défense et de sécurité suspectés d'être impliqués dans des violations des droits de l'homme jusqu'au terme des enquêtes et des procédures judiciaires ;
- iv) En établissant des procédures strictes et transparentes de sélection qui intègrent des mécanismes de vérification des antécédents ;
- v) En renforçant le contrôle civil et démocratique des corps de défense et de sécurité, en particulier du SNR ;
- k) De s'acquitter de ses obligations internationales de respecter, de protéger et de garantir les droits économiques et sociaux :
 - i) En élaborant et en mettant en œuvre les budgets de l'État de manière à utiliser au maximum les ressources disponibles pour assurer le respect des droits de l'homme à la population appauvrie par la crise politique, en particulier des droits à l'alimentation, à l'eau et à la santé, et pour développer des indicateurs désagrégés, y compris par genre, pour mieux informer ses politiques ;
 - ii) En entreprenant, en consultation avec les populations travaillant dans le secteur agricole, notamment les femmes, des réformes visant une meilleure protection des droits des femmes et une meilleure utilisation des terres pour l'agriculture, et en développant des perspectives de travail en dehors du secteur agricole ;
 - iii) En utilisant une approche fondée sur les droits de l'homme pour régler les conflits fonciers dont ceux touchant les personnes ayant fui le Burundi avant et après 2015 ;
 - iv) En mettant fin à toute considération politique dans les processus de recrutement au sein de l'administration publique, des sociétés publiques et des sociétés mixtes.

117. La Commission recommande aux partis politiques et aux groupes armés d'opposition de s'abstenir de toute attaque sur le territoire burundais et de tout discours appelant à la violence, et de s'engager dans la recherche d'une solution durable à la crise politique.

118. La Commission recommande à l'Union africaine de donner une place importante, dans sa recherche d'une solution durable à la crise au Burundi, au respect des droits de l'homme et au rejet de l'impunité, tels que prévus par son Acte constitutif.

119. La Commission recommande aux partenaires techniques et financiers du Burundi :

- a) De suspendre ou de maintenir la suspension de toute aide budgétaire directe au Gouvernement en l'absence de priorisation des ressources internes en faveur des objectifs de développement durable et des droits économiques et sociaux de la population, et de mesures effectives contre la corruption ;
- b) De cibler les dons et les financements attribués au Gouvernement sur des projets en faveur des besoins de la population et de s'assurer que ceux-ci sont gérés efficacement et de manière transparente ;
- c) D'évaluer régulièrement l'impact des sanctions financières sur la population burundaise.

120. La Commission recommande aux garants de l'Accord d'Arusha, en leur qualité d'acteurs engagés en faveur d'une paix durable au Burundi, de continuer à chercher une solution pérenne à la crise politique et des droits de l'homme qui préserve et garantit les acquis de l'Accord d'Arusha.

Version anglaise

121. The Commission recommends that the Government of Burundi take the following measures as a matter of priority:

- (a) Put an immediate end to the gross human rights violations being committed by agents of the State and Imbonerakure;

(b) With the support of the international community, establish ad hoc mechanisms with a mandate to investigate human rights violations and to prosecute perpetrators of international crimes that are not being investigated by the International Criminal Court;

(c) With the support of the international community, establish an independent body with a mandate to investigate the cases of disappearance reported since April 2015, locate potential mass graves, and exhume and identify the remains;

(d) Take measures to ensure that victims of torture and women survivors of sexual violence have access to appropriate care, including free access to all sexual and reproductive health services and to psychological support;

(e) Implement the Guidelines on Combating Sexual Violence and its Consequences in Africa adopted by the African Commission on Human and Peoples' Rights;

(f) Control price increases, in particular by reviewing duty and tax increases that are undermining the population's right to an adequate standard of living and by abolishing contributions that disproportionately affect the poorest sectors;

(g) Cooperate with international human rights mechanisms, in particular by:

- (i) Resuming the practice of allowing special procedures mandate holders to conduct missions to Burundi;
- (ii) Implementing the recommendations of the universal periodic review, treaty bodies and special procedures, including by establishing a national mechanism for reporting and follow-up.

(h) Authorize the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights to resume all its activities in Burundi without hindrance;

(i) Sign and implement the memorandum of understanding with the African Union and permit the full deployment of the 100 human rights observers provided for therein.

122. For the medium and longer terms, the Commission also recommends that the Government of Burundi:

(a) Amend the Organization Act of 8 March 2018 amending Act No. 01/03 of 24 January 2013 on the mandate, composition, organization and functioning of the National Communication Council with a view to ensuring the latter's independence;

(b) Ratify the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance;

(c) Amend the Code of Criminal Procedure to align its provisions with international standards, in particular the provisions on time limits for police custody and on oversight of detention, night-time and warrantless searches, the *flagrante delicto* procedure and the offence of "undermining the internal security of the State", and provisions that grant de jure impunity to judges and to officers of the criminal investigation police (*police judiciaire*);

(d) Put an end to arbitrary detention and improve conditions of detention by:

- (i) Implementing the Guidelines on the Conditions of Arrest, Police Custody and Pre-Trial Detention in Africa adopted by the African Commission on Human and Peoples' Rights;
- (ii) Ensuring that detention is subject to oversight measures for assessing its legality and compatibility with human rights.

(e) In the absence of an independent and efficient judicial system, cooperate fully with the International Criminal Court in the investigation opened on 25 October 2017;

(f) Undertake an in-depth reform of the judicial system to ensure its independence, impartiality and effectiveness, including by:

- (i) Implementing the Principles and Guidelines on the Right to a Fair Trial and Legal Assistance in Africa adopted by the African Commission on Human and Peoples' Rights;

- (ii) Publishing the conclusions of the national forum on the justice system held in 2013 and convening a meeting of justice-sector stakeholders and international partners to discuss follow-up action;
- (iii) Increasing the budget for the justice sector and ensuring that it is managed autonomously;
- (iv) Raising the pay levels of judges in the ordinary courts and increasing the resources and facilities available to them;
- (v) Computerizing court registries;
- (vi) Reviewing the composition of the Judicial Service Commission to ensure that the majority of its members are appointed by their peers;
- (vii) Reviewing procedures for the appointment, assignment, evaluation and promotion of judges to ensure that such procedures are not dependent on the executive branch;
- (viii) Ensuring strict observance of the principle that judges should have security of tenure;
- (ix) Protecting and safeguarding the independence of the judiciary by prohibiting any interference in the administration of justice by government authorities, members of the ruling party or members of the defence and security forces, and imposing penalties on anyone who influences or seeks to influence the administration of justice;
- (x) Developing legal aid programmes for persons belonging to the most vulnerable groups;
- (xi) Strengthening victim and witness protection mechanisms and improving their effectiveness in order to restore public trust and encourage witnesses to come forward without fear for their safety.

(g) In consultation with the beneficiaries, establish a reparations programme for victims of human rights violations, ensuring that material, symbolic, individual and collective reparations are made available regardless of whether or not the perpetrators are convicted;

(h) Establish the State fund for victims of torture provided for by law, in conformity with general comment No. 4 on the African Charter on Human and Peoples' Rights, adopted by the African Commission on Human and Peoples' Rights, concerning the right to redress for victims of torture and other cruel, inhuman or degrading punishment or treatment (art. 5);

(i) Establish a compensation fund for victims of arbitrary and unlawful detention;

(j) Reform the security sector by:

- (i) Ensuring that outsiders are not involved in defence or security activities;
- (ii) Clearly defining the roles of the various defence and security forces, in particular the National Intelligence Service;
- (iii) Suspending members of the defence and security forces who are suspected of involvement in human rights violations until the relevant investigations and judicial proceedings have concluded;
- (iv) Establishing rigorous and transparent selection procedures that include vetting mechanisms;
- (v) Strengthening democratic civilian control over the defence and security forces, in particular the National Intelligence Service.

(k) Meet its international obligations to respect, protect and fulfil economic and social rights by:

- (i) Developing and implementing State budgets in such a way as to maximize the use of available resources to ensure that the human rights of the sectors

impoverished by the political crisis are respected, in particular the rights to food, water and health care, and to develop indicators disaggregated by factors such as gender in order to better inform its policies;

- (ii) In consultation with population groups working in the agricultural sector, including women, undertaking reforms with the aim of better protecting women's rights and making better use of land for agriculture, and developing employment opportunities outside the agricultural sector;
- (iii) Taking a rights-based approach to the settlement of land conflicts, including those involving persons who fled Burundi either before or after 2015;
- (iv) Ending the inclusion of any political considerations in hiring processes for the civil service, State enterprises and public-private enterprises.

123. The Commission recommends that political parties and armed opposition groups refrain from engaging in any attacks on Burundian territory and from any speech calling for violence, and that they join the effort to find a lasting solution to the political crisis.

124. The Commission recommends that the African Union, in its efforts to find a lasting solution to the crisis in Burundi, give priority to respect for human rights and the rejection of impunity, as provided for in its Constitutive Act.

125. The Commission recommends that the technical and financial partners of Burundi:

(a) Suspend, or maintain the suspension of, any direct budget support to the Government until such time as priority is given to the allocation of domestic resources for the fulfilment of the Sustainable Development Goals and the economic and social rights of the population, and effective measures are taken against corruption;

(b) Ensure that grants and financing provided to the Government are earmarked for projects to meet the population's needs, and ensure that such funding is managed effectively and transparently;

(c) Regularly evaluate the impact of financial sanctions on the people of Burundi.

126. The Commission recommends that the guarantors of the Arusha Agreement, in their capacity as committed proponents of a lasting peace in Burundi, continue to seek a durable solution to the political and human rights crisis that will preserve and safeguard the achievements of the Arusha Agreement.

3. Recommandations faites en 2017

Version française

1. Aux autorités burundaises

127. De mettre immédiatement un terme aux violations graves des droits de l'homme commises par des agents de l'État et des Imbonerakure sur lesquels l'État exerce un contrôle ;

128. D'enquêter sur ces violations et s'assurer que les auteurs présumés soient jugés dans les meilleurs délais, dans des procédures crédibles, indépendantes et équitables, et que les victimes obtiennent une juste réparation. Dans le cas où les auteurs présumés sont des agents de l'État, les suspendre jusqu'au terme de l'enquête et de la procédure judiciaire;

129. De prendre des mesures concrètes pour une amélioration rapide de la situation des droits de l'homme, notamment en :

- Annulant les mandats d'arrêt contre des dirigeants de médias, d'organisations de la société civile et de partis politiques qui n'ont pas utilisé ou prôné la violence, et permettant leur retour en toute sécurité au Burundi ;
- Levant la suspension et la radiation des médias et organisations de la société civile, leur permettant de reprendre leurs activités en toute indépendance, et revoyant les lois adoptées en 2017 sur les organisations non-gouvernementales burundaises et internationales ;

- Libérant immédiatement tous les prisonniers politiques ;
 - S'assurant que toute personne arrêtée soit détenue dans un lieu de détention officiel et que des observateurs nationaux et internationaux soient autorisés à leur rendre visite ;
 - Veillant à ce que les officiers de police judiciaire ne soient pas habilités à mener des perquisitions sans mandat et de nuit comme envisagé dans les projets d'amendement du Code pénal et du Code de procédure pénale ;
 - S'assurant que des individus qui n'y sont pas légalement habilités, en particulier des Imbonerakure, ne conduisent pas des activités de maintien de l'ordre ou n'y prennent pas part, y compris dans des lieux de détention, et qu'ils ne portent pas des uniformes militaires ou de police ou ne soient pas en possession d'armes ;
 - Poursuivant les auteurs de discours haineux ou appelant à la violence ;
 - Mettant fin aux menaces, intimidations et actes d'extorsion par des agents de l'État et des Imbonerakure ;
 - Permettant aux victimes de violences sexuelles et de torture d'avoir accès à des services médicaux et psychosociaux ;
130. D'engager une réforme en profondeur du système judiciaire, notamment en :
- Publiant les conclusions des états généraux de la justice qui se sont tenus en 2013 à Gitega ;
 - Revoyant la composition du Conseil national de la magistrature afin que ses membres soient en majorité désignés par leurs pairs ;
 - Revoyant les procédures de nomination, d'affectation, de notation et d'avancement des magistrats afin qu'elles ne dépendent pas du pouvoir exécutif ;
 - Veillant au respect strict du principe d'inamovibilité des magistrats du siège ;
 - Protégeant et garantissant l'indépendance du système judiciaire en interdisant toute ingérence dans le fonctionnement de la justice par des autorités gouvernementales, des membres du parti au pouvoir ou des membres des corps de défense et de sécurité, et en prenant des sanctions contre ceux qui influencent, ou cherchent à influencer, le fonctionnement de la justice ;
 - Développant des programmes d'aide juridictionnelle pour les plus vulnérables ;
 - Renforçant les mécanismes de protection de victimes et de témoins, ainsi que leur efficacité, pour restaurer la confiance de la population et encourager les témoins à s'exprimer sans crainte pour leur sécurité ;
131. De s'assurer que les membres des corps de défense et de sécurité respectent les droits de l'homme en toutes circonstances et servent les intérêts de la population dans son ensemble et pas uniquement ceux du parti au pouvoir, notamment en :
- Renforçant le contrôle civil des corps de défense et de sécurité et l'indépendance des organes chargés de ce contrôle créés par la Constitution, en particulier le Parlement, la Commission nationale indépendante des droits de l'homme et l'Ombudsman ;
 - Remédiant à la carence constitutionnelle de contrôle civil du SNR ;
 - Prenant des mesures pour vérifier les antécédents, notamment en matière de droits de l'homme, des agents des corps de défense et de sécurité et intégrant ces mesures à une refonte des procédures de recrutement et d'avancement de ces agents ;
132. De revenir sur sa décision de se retirer du Statut de Rome et coopérer pleinement avec la CPI dans la procédure d'examen préliminaire en cours et, si une enquête est ouverte, poursuivre cette coopération et assurer la protection des victimes et témoins ;
133. D'autoriser le HCDH à reprendre ses activités de documentation des violations des droits de l'homme au Burundi, suspendues depuis octobre 2016 ;

134. De signer et mettre en œuvre le mémorandum d'entente avec l'Union africaine et permettre le déploiement complet des 100 observateurs des droits de l'homme et des 100 experts militaires, décidé en 2016 ;

135. De coopérer avec les mécanismes des droits de l'homme des Nations Unies en accueillant à nouveau des missions des procédures spéciales et en mettant en œuvre les recommandations récentes des organes de traité ;

136. De s'engager activement dans la voie d'une résolution durable de la crise politique, notamment dans le cadre d'initiatives de dialogue engagées au niveau international.

2. *Aux partis politiques et groupes armés d'opposition*

137. De mettre immédiatement un terme aux atteintes aux droits de l'homme et aux actes de violence commis par leurs membres ;

138. De s'abstenir de tout discours appelant à la violence et s'engager dans la recherche d'une solution durable à la crise politique au Burundi.

3. *Au Conseil des droits de l'homme*

139. De prolonger le mandat de la Commission pour une durée d'un an aux fins d'approfondir et de poursuivre ses enquêtes en raison de la persistance des violations graves des droits de l'homme et des atteintes à ceux-ci et en l'absence d'autres mécanismes spécifiques en mesure de mener des enquêtes indépendantes et approfondies sur la situation des droits de l'homme au Burundi ;

140. De demander au Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme de faire un rapport sur l'évolution de sa coopération avec le Gouvernement du Burundi aux prochaines sessions du Conseil.

4. *À la Cour pénale internationale*

141. D'ouvrir dans les plus brefs délais une enquête sur les crimes commis au Burundi au vu des conclusions contenues dans le présent rapport et d'autres informations à sa disposition.

5. *Au Conseil de sécurité des Nations Unies*

142. De prendre dûment compte des présentes conclusions de la Commission et de la persistance de violations graves des droits de l'homme dans toute discussion sur le Burundi et, dans ce contexte, de veiller à la mise en œuvre effective de la résolution 2303 (2016) ;

143. De saisir la CPI de tout crime de droit international qui serait commis au Burundi après le 27 octobre 2017 ;

144. De prendre des sanctions individuelles contre les principaux auteurs présumés de violations graves des droits de l'homme et de crimes de droit international au Burundi.

6. *Au Secrétaire général des Nations Unies*

145. De veiller à ce que le respect des droits de l'homme et la restauration de l'État de droit soient parmi les priorités de son Envoyé spécial sur le Burundi ;

146. De veiller à ce qu'aucun auteur présumé de violations des droits de l'homme ou de crimes de droit international au Burundi ne soit recruté dans des missions de maintien de la paix des Nations Unies.

7. *Aux États Membres des Nations Unies*

147. D'accorder *prima facie* le statut de réfugié aux demandeurs d'asile burundais et de veiller au respect strict du principe de non-refoulement, ainsi qu'à la protection des réfugiés ;

148. De poursuivre, au titre de la compétence universelle, les auteurs présumés de crimes de droit international commis au Burundi se trouvant sur leur territoire ;

149. De maintenir, en l'absence de toute amélioration de la situation des droits de l'homme dans le pays, les sanctions individuelles et la suspension de l'aide directe au Gouvernement burundais ;

150. De fournir une assistance technique aux autorités burundaises, dans la mesure où ces dernières font preuve d'une véritable volonté politique, afin de mener des enquêtes crédibles et indépendantes, notamment en matière d'autopsie, d'exhumation et d'identification des corps ;

151. De soutenir la mise en place de services médicaux et psychosociaux spécialisés, notamment pour les victimes de torture et de violences sexuelles ;

152. De soutenir les autorités burundaises, si celles-ci font preuve d'une véritable volonté politique, dans tout effort de réforme du système judiciaire et du secteur de sécurité qu'elles voudront engager aux fins d'améliorer la situation des droits de l'homme.

8. *À l'Union africaine*

153. De reprendre l'initiative dans la recherche d'une solution durable à la crise au Burundi fondée sur le respect des droits de l'homme et le rejet de l'impunité, tels que prévus par son Acte constitutif, et s'y engager activement ;

154. De veiller à ce qu'aucun agent de l'État burundais accusé de violations des droits de l'homme ou de crimes de droit international ne soit recruté dans des missions de maintien de la paix de l'Union africaine ;

155. De s'assurer que l'équipe complète de ses observateurs des droits de l'homme et experts militaires soit rapidement déployée au Burundi ;

156. D'envisager, en cas de persistance de la situation actuelle au Burundi, l'application de l'article 4 h) de son Acte constitutif, autorisant l'Union africaine à intervenir dans un État membre dans certaines circonstances, notamment en cas de crimes contre l'humanité.

9. *À la Communauté des États d'Afrique de l'Est*

157. De s'assurer que l'amélioration rapide de la situation des droits de l'homme soit une priorité dans ses efforts de médiation.

10. *Aux garants de l'Accords d'Arusha de 2000, en leur qualité d'acteurs engagés en faveur d'une paix durable au Burundi*

158. De se réunir le plus rapidement possible en vue de trouver une solution pérenne à la crise politique et des droits de l'homme au Burundi.

Version anglaise

1. *The Burundian authorities should:*

159. Put an immediate end to the gross human rights violations being committed by agents of the State and Imbonerakure over which the State exercises control;

160. Investigate these violations, ensure that the alleged perpetrators are prosecuted promptly in accordance with credible, independent and fair procedures, and that the victims obtain just reparation, and, where the alleged perpetrators are agents of the State, suspend them from their duties pending the completion of the investigation and the judicial proceedings;

161. Take practical measures to bring about a rapid improvement of the human rights situation, in particular by:

- Withdrawing the warrants for the arrest of heads of media outlets, civil society organizations and political parties who have neither used nor advocated violence, and permitting their safe return to Burundi;
- Lifting the suspension and reversing the revocation of the licences of media and civil society organizations, permitting them to resume their activities with complete

independence and reviewing the laws adopted in 2017 concerning non-profit organizations and foreign non-governmental organizations;

- Immediately releasing all political prisoners;
- Ensuring that every person arrested is detained in an official place of detention and that national and international observers are allowed to visit them;
- Ensure that criminal investigation officers (officiers de police judiciaire) are not authorized to conduct searches without a warrant, including at night, as envisaged in the draft amendments to the Criminal Code and the Code of Criminal Procedure;
- Ensuring that individuals lacking legal authorization, particularly the Imbonerakure, do not perform or participate in law enforcement activities, including in places of detention, and do not wear military or police uniforms or possess weapons;
- Prosecuting individuals who incite hatred or violence;
- Putting an end to threats, intimidation and acts of extortion by State officials and the Imbonerakure;
- Giving victims of sexual violence and torture access to medical and psychosocial services.

162. Undertake a thorough reform of the judiciary, in particular by:

- Publishing the conclusions of the General Convention on the Judiciary (États généraux de la justice) held in Gitega in 2013;
- Reviewing the composition of the Superior Council of Magistrates (Conseil supérieur de la magistrature) so that the majority of its members are designated by their peers;
- Reviewing the nomination, posting, evaluation and promotion procedures of magistrates so that they do not depend of the executive;
- Ensuring the respect of the principle of security of tenure for judges;
- Protecting and guaranteeing the independence of the judiciary by prohibiting all interference in their functions by governmental authorities, members of the ruling party or security and defence forces, and imposing sanctions on those who influence, or seek to influence, the functioning of the judiciary;
- Developing legal aid programmes for the most vulnerable;
- Reinforcing the protection mechanisms for victims and witnesses, as well as their efficiency, in order to restore people's confidence in the system and to encourage witnesses to testify without fear for their security.

163. Ensure that members of the defence and security forces respect human rights in all circumstances and serve the interests of the population as a whole, not solely those of the ruling party, in particular by:

- Reinforcing civilian control over the military and the independence of the competent organs created by the Constitution to supervise this control, in particular the Parliament, the National Human Rights Commission and the Ombudsman;
- Implementing civilian control over the National Intelligence Service (Service national de renseignement) in line with the Constitution;
- Conducting background checks, in particular on human rights, on defense and security forces and incorporating these measures into reforms of the recruitment and career progression of these agents.

164. Reconsider their decision to withdraw from the Rome Statute, cooperate fully with the International Criminal Court in the ongoing preliminary examination and, if an investigation is initiated, continue that cooperation, inter alia by ensuring the protection of victims and witnesses;

165. Authorize the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights to resume its documentation of human rights violations in Burundi, which has been suspended since October 2016;

166. Sign and implement the memorandum of understanding with the African Union and permit the full deployment of 100 human rights observers and 100 military experts that was decided upon in 2016;

167. Cooperate with United Nations human rights mechanisms by once again receiving special procedures missions and implementing the recent recommendations of treaty bodies;

168. Actively seek a lasting solution to the political crisis, inter alia through international initiatives to promote dialogue.

2. *Political parties and armed opposition groups should:*

169. Put an immediate end to human rights abuses and acts of violence committed by their members;

170. Refrain from any incitement of violence and participate in the quest for a lasting solution to the political crisis in Burundi.

3. *The Human Rights Council should:*

171. Extend the Commission's mandate for a period of one year to enable it to conduct further and more thorough investigations in view of the persistence of gross human rights violations and abuses and the absence of other specific mechanisms capable of undertaking independent and thorough investigations into the human rights situation in Burundi;

172. Request the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights to report, at the forthcoming sessions of the Council, on the development of its cooperation with the Burundian Government.

4. *The International Criminal Court should:*

173. Initiate, as soon as possible, an investigation into the crimes committed in Burundi in light of the conclusions contained in the present report and other information at its disposal.

5. *The United Nations Security Council should:*

174. Take due account of the Commission's conclusions, as well as persistence of gross violations of human rights, in any discussion on Burundi and, in this context, ensure the effective implementation of resolution 2303 (2016);

175. Refer to the International Criminal Court any international crime that might be committed in Burundi after 27 October 2017;

176. Impose individual sanctions against the principal alleged perpetrators of gross human rights violations and international crimes in Burundi.

6. *The Secretary-General of the United Nations should:*

177. Ensure that respect for human rights and restoration of the rule of law are among the priorities of his Special Envoy for Burundi;

178. Ensure that no alleged perpetrator of human rights violations or international crimes in Burundi is recruited for United Nations peacekeeping missions.

7. *The States Members of the United Nations should:*

179. Grant prima facie refugee status to Burundian asylum seekers and ensure strict respect for the principle of non-refoulement and refugee protection;

180. Prosecute, in accordance with the principle of universal jurisdiction, alleged perpetrators of international crimes committed in Burundi who are found to be in their territory;

181. Maintain, in the absence of any improvement in the human rights situation in Burundi, the individual sanctions and the suspension of direct aid to the Government;

182. Provide technical assistance inter alia in respect to autopsies, exhumations and identification of bodies, to enable the Burundian to conduct credible and independent investigations;

183. Support the establishment of specialized medical and psychosocial services, especially for victims of torture and sexual violence;

184. Support Burundian authorities in any judicial and security sector reform endeavors that they might wish to undertake in order to improve the human rights situation.

8. *The African Union should:*

185. Retake the lead in seeking a lasting solution to the crisis in Burundi based on respect for human rights and rejection of impunity, as provided for in its Constitutive Act, and play an active role in that process;

186. Ensure that no agent of the Burundian State who is accused of human rights violations or international crimes is recruited for African Union peacekeeping missions;

187. Ensure that the full complement of African Union human rights observers and military experts is deployed rapidly in Burundi;

188. Consider, in the event that the current situation in Burundi persists, the application of Article 4 (h) of the Constitutive Act of the African Union, under which it is authorized to intervene in a member State in certain circumstances, particularly in the event of crimes against humanity.

9. *The East African Community should:*

189. Ensure that a rapid improvement of the human rights situation is a priority in its mediation efforts.

10. *The guarantors of the 2000 Arusha Agreement, in their capacity as committed proponents of a lasting peace in Burundi, should:*

190. Meet with a view to finding a lasting solution to the political and human rights crisis in Burundi.

Annexe IV

Indicateurs des facteurs de risque communs identifiés dans le Cadre d'analyse des atrocités criminelles (A/70/741-S/2016/71)

Version française

Facteur de risque 1. Situations de conflit armé ou autres formes d'instabilité

- a) Conflit armé international ou non international ;
- b) Crise sécuritaire provoquée, entre autres, par la dénonciation d'accords de paix, un conflit armé dans les pays voisins, des menaces d'interventions étrangères ou des actes de terrorisme ;
- c) Crise ou urgence humanitaire, pouvant être causée notamment par une catastrophe naturelle ou une épidémie ;
- d) Instabilité politique provoquée par un changement de régime ou un transfert de pouvoir soudain ou irrégulier ;
- e) Instabilité politique provoquée par des luttes de pouvoir ou la montée en puissance de mouvements d'opposition nationalistes, armés ou radicaux ;
- f) Tension politique provoquée par des régimes autocratiques ou une lourde répression politique ;
- g) Instabilité économique provoquée par une pénurie de ressources ou des différends concernant leur utilisation ou leur exploitation ;
- h) Instabilité économique provoquée par une crise grave de l'économie nationale ;
- i) Instabilité économique provoquée par la misère, un chômage de masse ou de profondes inégalités horizontales ;
- j) Instabilité sociale provoquée par une résistance à l'autorité de l'État ou à ses politiques ou par des protestations de masse contre celles-ci ;
- k) Instabilité sociale provoquée par l'exclusion ou des tensions fondées sur des questions d'identité, leur perception ou leurs formes extrémistes.

Facteur de risque 2. Antécédents de violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire

- a) Restrictions ou violations graves, passées ou actuelles, des droits consacrés par le droit international des droits de l'homme et le droit international humanitaire, surtout si elles sont caractérisées par un comportement systématique observé préalablement et si elles visent des groupes, populations ou personnes protégés ;
- b) Actes de génocide, crimes contre l'humanité, crimes de guerre ou incitation à les commettre, survenus dans le passé ;
- c) Politique ou pratique d'impunité ou de tolérance à l'égard de violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire, d'atrocités criminelles ou de l'incitation à les commettre ;
- d) Inaction, réticence à utiliser ou refus d'utiliser tous les moyens possibles pour faire cesser des violations graves prévues, prévisibles ou persistantes du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire ou des atrocités criminelles probables, ou incitation à les commettre ;
- e) Maintien d'une aide à des groupes accusés de participer à des violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire, notamment des atrocités criminelles, ou non-condamnation de leurs actes ;

f) Justification de violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire ou d'atrocités criminelles, rapports partiels les concernant ou refus de les reconnaître ;

g) Absence de processus de réconciliation ou de justice transitionnelle après un conflit, ou politisation de ce processus ;

h) Méfiance généralisée envers les institutions de l'État ou entre différents groupes en raison de l'impunité.

Facteur de risque 3. Faiblesse des structures de l'État

a) Cadre juridique national n'offrant pas une protection suffisante et efficace, notamment par la ratification et l'incorporation dans le droit interne des instruments relatifs au droit international des droits de l'homme et au droit international humanitaire ;

b) Manque de ressources au sein des institutions nationales, en particulier les institutions judiciaires et celles chargées de l'application des lois et de la protection des droits de l'homme, et manque de représentation adéquate ou de formation ;

c) Absence de justice indépendante et impartiale ;

d) Absence de contrôle civil efficace des forces de sécurité ;

e) Niveaux élevés de corruption ou mauvaise gouvernance ;

f) Absence ou insuffisance de mécanismes externes ou internes de contrôle et de responsabilité, notamment que les victimes peuvent saisir pour demander réparation ;

g) Manque de sensibilisation et de formation des forces militaires, des forces irrégulières, des groupes armés non étatiques et des autres acteurs concernés au droit international des droits de l'homme et au droit international humanitaire ;

h) Manque de capacité de vérifier que les moyens et méthodes de guerre sont conformes aux normes du droit international humanitaire ;

i) Manque de moyens pour la réforme ou le renforcement des institutions, notamment par une aide régionale ou internationale ;

j) Ressources insuffisantes pour mettre en œuvre des mesures globales de protection des populations.

Facteur de risque 4. Motivations ou incitations

a) Motivations politiques, en particulier celles visant l'acquisition ou la consolidation du pouvoir ;

b) Intérêts économiques, notamment ceux fondés sur la préservation et le bien-être des élites ou de groupes d'identité, ou sur le contrôle de la répartition des ressources ;

c) Intérêts stratégiques ou militaires, notamment ceux fondés sur la protection ou la saisie de territoires et de ressources ;

d) Autres intérêts, notamment ceux visant à rendre une zone homogène dans son identité ;

e) Menaces réelles ou perçues comme telles de groupes, populations ou personnes protégés contre les intérêts ou les objectifs des auteurs d'actes criminels, notamment l'impression de déloyauté envers une cause ;

f) Appartenance ou adhésion réelle ou perçue comme telle de groupes, populations ou personnes protégés à des groupes d'opposition armés ;

g) Idéologies fondées sur la suprématie d'une certaine identité ou sur des versions extrémistes de l'identité ;

h) Politisation de griefs, de tensions ou de cas d'impunité issus du passé ;

i) Traumatisme social provoqué par des situations de violence passées auxquelles il n'a pas été donné de suite satisfaisante et qui ont engendré des sentiments de perte, de déplacement et d'injustice et un désir possible de revanche.

Facteur de risque 5. Capacité de commettre des atrocités criminelles

a) Disponibilité de personnel et d'armes et munitions ou de moyens financiers publics ou privés permettant de les acquérir;

b) Capacité de transporter et déployer du personnel et de transporter et distribuer des armes et des munitions;

c) Capacité d'encourager ou de recruter de nombreux partisans au sein de populations ou de groupes et disponibilité de moyens pour les mobiliser;

d) Solide culture d'obéissance à l'autorité et de conformité au groupe;

e) Présence d'autres forces armées ou de groupes armés non étatiques ou existence de liens avec de tels forces ou groupes;

f) Présence d'acteurs commerciaux ou d'entreprises pouvant jouer un rôle déterminant en fournissant des biens, des services ou d'autres formes d'appui pratique ou technique contribuant à soutenir les auteurs;

g) Appui financier, politique ou autre d'acteurs nationaux influents ou riches;

h) Appui armé, financier, logistique ou autre, notamment sous la forme d'entraînement, fourni par des acteurs extérieurs, notamment des États, des organisations internationales ou régionales ou des entreprises privées.

Facteur de risque 6. Absence de facteurs atténuants

a) Insuffisance ou absence de processus d'autonomisation, de ressources, d'alliés ou d'autres éléments qui pourraient contribuer à la capacité des groupes, populations ou personnes protégés de se protéger eux-mêmes;

b) Absence de société civile nationale solide, organisée et représentative et de médias nationaux libres, diversifiés et indépendants;

c) Absence d'intérêt et d'attention des acteurs de la société civile internationale ou d'accès aux médias internationaux;

d) Absence ou présence limitée des Nations Unies, d'organisations non gouvernementales internationales ou d'autres acteurs internationaux ou régionaux dans le pays ayant accès aux populations;

e) Absence d'adhésion ou de participation effective de l'État à des organisations internationales ou régionales établissant des obligations afférentes au statut de membre;

f) Manque de contact, d'ouverture ou de relations politiques ou économiques avec d'autres États ou organisations;

g) Coopération limitée de l'État avec les mécanismes internationaux et régionaux des droits de l'homme;

h) Manque de volonté des parties à un conflit d'engager un dialogue, de faire des concessions et de solliciter l'appui de la communauté internationale, ou absence d'incitations à le faire;

i) Réticence ou échec des États Membres de l'Organisation des Nations Unies ou des organisations internationales ou régionales à aider un État à assumer sa responsabilité de protéger ses populations contre les atrocités criminelles, ou à agir lorsque l'État n'assume manifestement pas cette responsabilité, ou indifférence à cet égard;

j) Manque de soutien des États voisins pour ce qui est de protéger les populations à risque en quête de refuge : fermeture des frontières, rapatriement forcé ou restrictions en matière d'aide;

k) Absence de mécanisme d'alerte rapide permettant de prévenir des atrocités criminelles.

Facteur de risque 7. Circonstances propices ou action préparatoire restreignant les droits fondamentaux

a) Suspension d'institutions vitales de l'État ou ingérence dans ces institutions, ou mesures provoquant des modifications de leur composition ou l'équilibre des pouvoirs, en particulier s'il en résulte l'exclusion ou une sous-représentation de groupes protégés ;

b) Renforcement de l'appareil de sécurité, réorganisation ou mobilisation de celui-ci contre des groupes, populations ou personnes protégés ;

c) Acquisition de grandes quantités d'armes et de munitions ou d'autres objets pouvant être utilisés pour causer des dommages ;

d) Création de milices ou de groupes paramilitaires, ou intensification de l'appui à de tels milices ou groupes ;

e) Imposition d'un contrôle strict sur l'utilisation des moyens de communication ou interdiction d'y avoir accès ;

f) Expulsion ou refus d'autoriser la présence d'organisations non gouvernementales, d'organisations internationales, de médias ou d'autres acteurs pertinents ou imposition de lourdes restrictions à leurs services et déplacements ;

g) Augmentation du nombre de violations du droit à la vie, de l'intégrité physique, de la liberté ou de la sécurité de membres de groupes, populations ou personnes protégés, ou adoption récente de mesures ou de lois qui leur portent atteinte ou constituent une discrimination délibérée envers eux ;

h) Augmentation du nombre d'actes de violence graves contre les femmes et les enfants ou création de conditions facilitant la commission d'agressions sexuelles contre eux, notamment comme instrument de terreur ;

i) Imposition de conditions de vie délétères ou déportation, appréhension, regroupement, ségrégation, évacuation, déplacement ou transfert forcés de groupes, populations ou individus protégés vers des camps, des zones rurales, des ghettos ou d'autres lieux désignés ;

j) Destruction ou pillage de biens ou d'installations essentiels à des groupes, populations ou personnes protégés, ou de biens liés à l'identité culturelle et religieuse ;

k) Marquage de personnes ou de leurs biens au motif de leur appartenance à un groupe ;

l) Politisation accrue de l'identité, d'événements du passé ou de motifs de se livrer à la violence ;

m) Augmentation du nombre de déclarations provocatrices, de campagnes de propagande ou d'incitations à la haine visant des groupes, populations ou personnes protégés.

Facteur de risque 8. Facteurs déclencheurs

a) Déploiement soudain de forces de sécurité ou déclenchement d'hostilités armées ;

b) Débordement de conflits armés ou graves tensions dans les pays voisins ;

c) Mesures prises par la communauté internationale, perçues par un État comme menaçant sa souveraineté ;

d) Changements de régime, transferts de pouvoir ou modifications du pouvoir politique des groupes, survenant soudainement ou irrégulièrement ;

e) Atteintes à la vie, à l'intégrité physique, à la liberté ou à la sécurité de dirigeants, de personnalités éminentes ou de membres de groupes opposés ; autres actes de violence graves, notamment attentats terroristes ;

- f) Manifestations religieuses ou actes réels ou perçus comme tels d'intolérance religieuse ou d'irrespect, notamment en dehors des frontières nationales ;
- g) Actes d'incitation ou propagande haineuse visant des groupes ou des personnes particulières ;
- h) Recensement, élections, activités essentielles liées à ces processus ou mesures qui les déstabilisent ;
- i) Changements soudains affectant l'économie ou la population active, résultant notamment de crises financières, de catastrophes naturelles ou d'épidémies ;
- j) Découverte de ressources naturelles ou lancement de projets d'exploitation ayant de graves incidences sur les moyens de subsistance et la viabilité de groupes ou de populations civiles ;
- k) Commémoration de crimes du passé ou d'épisodes traumatiques ou historiques pouvant exacerber les tensions entre groupes, notamment la glorification d'auteurs d'atrocités ;
- l) Actes liés aux processus d'établissement des responsabilités, en particulier s'ils sont perçus comme injustes.

Version anglaise

Risk factor 1. Situations of armed conflict or other forms of instability

- (a) International or non-international armed conflict;
- (b) Security crisis caused by, among other factors, defection from peace agreements, armed conflict in neighboring countries, threats of external interventions or acts of terrorism;
- (c) Humanitarian crisis or emergency, including those caused by natural disasters or epidemics;
- (d) Political instability caused by abrupt or irregular regime change or transfer of power;
- (e) Political instability caused by disputes over power or growing nationalist, armed or radical opposition movements;
- (f) Political tension caused by autocratic regimes or severe political repression;
- (g) Economic instability caused by scarcity of resources or disputes over their use or exploitation;
- (h) Economic instability caused by severe crisis in the national economy;
- (i) Economic instability caused by acute poverty, mass unemployment or deep horizontal inequalities;
- (j) Social instability caused by resistance to, or mass protests against, State authority or policies;
- (k) Social instability caused by exclusion or tensions based on identity issues, their perception or extremist forms.

Risk factor 2. Record of serious violations of international human rights and humanitarian law

- (a) Past or present serious restrictions to or violations of international human rights and humanitarian law, particularly if assuming an early pattern of conduct and if targeting protected groups, populations or individuals;
- (b) Past acts of genocide, crimes against humanity, war crimes or their incitement;
- (c) Policy or practice of impunity for or tolerance of serious violations of international human rights and humanitarian law, of atrocity crimes, or of their incitement;

(d) Inaction, reluctance or refusal to use all possible means to stop planned, predictable or ongoing serious violations of international human rights and humanitarian law or likely atrocity crimes, or their incitement;

(e) Continuation of support to groups accused of involvement in serious violations of international human rights and humanitarian law, including atrocity crimes, or failure to condemn their actions;

(f) Justification, biased accounts or denial of serious violations of international human rights and humanitarian law or atrocity crimes;

(g) Politicization or absence of reconciliation or transitional justice processes following conflict;

(h) Widespread.

Risk factor 3. Weakness of State structures

(a) National legal framework that does not offer ample and effective protection, including through ratification and domestication of relevant international human rights and humanitarian law treaties;

(b) National institutions, particularly judicial, law enforcement and human rights institutions that lack sufficient resources, adequate representation or training;

(c) Lack of an independent and impartial judiciary;

(d) Lack of effective civilian control of security forces;

(e) High levels of corruption or poor governance;

(f) Absence or inadequate external or internal mechanisms of oversight and accountability, including those where victims can seek recourse for their claims;

(g) Lack of awareness of and training on international human rights and humanitarian law to military forces, irregular forces and non-State armed groups, or other relevant actors;

(h) Lack of capacity to ensure that means and methods of warfare comply with international humanitarian law standards;

(i) Lack of resources for reform or institution-building, including through regional or international support;

(j) Insufficient resources to implement overall measures aimed at protecting populations.

Risk factor 4. Motives or incentives

(a) Political motives, particularly those aimed at the attainment or consolidation of power;

(b) Economic interests, including those based on the safeguard and well-being of elites or identity groups, or control over the distribution of resources;

(c) Strategic or military interests, including those based on protection or seizure of territory and resources;

(d) Other interests, including those aimed at rendering an area homogeneous in its identity;

(e) Real or perceived threats posed by protected groups, populations or individuals against interests or objectives of perpetrators, including perceptions of disloyalty to a cause;

(f) Real or perceived membership of or support for armed opposition groups by protected groups, populations or individuals;

(g) Ideologies based on the supremacy of a certain identity or on extremist versions of identity;

- (h) Politicization of past grievances, tensions or impunity;
- (i) Social trauma caused by past incidents of violence not adequately addressed and that produced feelings of loss, displacement, injustice and a possible desire for revenge.

Risk factor 5. Capacity to commit atrocity crimes

- (a) Availability of personnel and of arms and ammunition, or of the financial resources, public or private, for their procurement;
- (b) Capacity to transport and deploy personnel and to transport and distribute arms and ammunition;
- (c) Capacity to encourage or recruit large numbers of supporters from populations or groups, and availability of the means to mobilize them;
- (d) Strong culture of obedience to authority and group conformity;
- (e) Presence of or links with other armed forces or with non-State armed groups;
- (f) Presence of commercial actors or companies that can serve as enablers by providing goods, services, or other forms of practical or technical support that help to sustain perpetrators;
- (g) Financial, political or other support of influential or wealthy national actors;
- (h) Armed, financial, logistic, training or other support of external actors, including States, international or regional organizations, private companies, or others.

Risk factor 6. Absence of mitigating factors

- (a) Limited or lack of empowerment processes, resources, allies or other elements that could contribute to the ability of protected groups, populations or individuals to protect themselves;
- (b) Lack of a strong, organized and representative national civil society and of a free, diverse and independent national media;
- (c) Lack of interest and focus of international civil society actors or of access to international media;
- (d) Lack of, or limited presence of, the United Nations, international non-governmental organizations or other international or regional actors in the country and with access to populations;
- (e) Lack of membership and effective participation of the State in international or regional organizations that establish mandatory membership obligations;
- (f) Lack of exposure, openness or establishment of political or economic relations with other States or organizations;
- (g) Limited cooperation of the State with international and regional human rights mechanisms;
- (h) Lack of incentives or willingness of parties to a conflict to engage in dialogue, make concessions and receive support from the international community;
- (i) Lack of interest, reluctance or failure of States Members of the United Nations or members of international or regional organizations to support a State to exercise its responsibility to protect populations from atrocity crimes, or to take action when the State manifestly fails that responsibility;
- (j) Lack of support by neighbouring States to protect populations at risk and in need of refuge, including by closure of borders, forced repatriation or aid restriction;
- (k) Lack of an early warning mechanism relevant to the prevention of atrocity crimes.

Risk factor 7. Enabling circumstances or preparatory action

- (a) Imposition of emergency laws or extraordinary security measures that erode fundamental rights;
- (b) Suspension of or interference with vital State institutions, or measures that result in changes in their composition or balance of power, particularly if this results in the exclusion or lack of representation of protected groups;
- (c) Strengthening of the security apparatus, its reorganization or mobilization against protected groups, populations or individuals;
- (d) Acquisition of large quantities of arms and ammunition or of other objects that could be used to inflict harm;
- (e) Creation of, or increased support to, militia or paramilitary groups;
- (f) Imposition of strict control on the use of communication channels, or banning access to them;
- (g) Expulsion or refusal to allow the presence of non-governmental organizations, international organizations, media or other relevant actors, or imposition of severe restrictions on their services and movements;
- (h) Increased violations of the right to life, physical integrity, liberty or security of members of protected groups, populations or individuals, or recent adoption of measures or legislation that affect or deliberately discriminate against them;
- (i) Increased serious acts of violence against women and children, or creation of conditions that facilitate acts of sexual violence against those groups, including as a tool of terror;
- (j) Imposition of life-threatening living conditions or the deportation, seizure, collection, segregation, evacuation or forced displacement or transfer of protected groups, populations or individuals to camps, rural areas, ghettos or other assigned locations;
- (k) Destruction or plundering of essential goods or installations for protected groups, populations or individuals, or of property related to cultural and religious identity;
- (l) Marking of people or their property based on affiliation to a group;
- (m) Increased politicization of identity, past events or motives to engage in violence;
- (n) Increased inflammatory rhetoric, propaganda campaigns or hate speech targeting protected groups, populations or individuals.

Risk factor 8. Triggering factors

- (a) Sudden deployment of security forces or commencement of armed hostilities;
- (b) Spillover of armed conflicts or serious tensions in neighbouring countries;
- (c) Measures taken by the international community perceived as threatening to a State's sovereignty;
- (d) Abrupt or irregular regime changes, transfers of power, or changes in political power of groups;
- (e) Attacks against the life, physical integrity, liberty or security of leaders, prominent individuals or members of opposing groups; other serious acts of violence, such as terrorist attacks;
- (f) Religious events or real or perceived acts of religious intolerance or disrespect, including outside national borders;
- (g) Acts of incitement or hate propaganda targeting particular groups or individuals;

- (h) Census, elections, pivotal activities related to those processes, or measures that destabilize them;
 - (i) Sudden changes that affect the economy or the workforce, including as a result of financial crises, natural disasters or epidemics;
 - (j) Discovery of natural resources or launching of exploitation projects that have a serious impact on the livelihoods and sustainability of groups or civilian populations;
 - (k) Commemoration events of past crimes or of traumatic or historical episodes that can exacerbate tensions between groups, including the glorification of perpetrators of atrocities;
 - (l) Acts related to accountability processes, particularly when perceived as unfair.
-